جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان : العلوم الاجتماعية

شعبة: علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا

التخصص: علم الاجتماع الاتصال

من إعداد الطالبة : هاجر مرابط

بعنوان:

قيم المجتمع الجزائري في قوانين حماية المرأة الجزائرية

– دراسة تحليلية للنصوص القانونية لحماية المرأة–

نوقشت بتاريخ : 2019/06/26

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ/ العربي بن داود	أستاذ مساعد أ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
أ/ عبد الرزاق عريف	أستاذ محاضر أ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا ومقررا
أ/ وسيلة بويعلى	أستاذ محاضر أ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

الموسم الجامعي: 2019/2018

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان : العلوم الاجتماعية

شعبة: علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا

التخصص: علم الاجتماع الاتصال

من إعداد الطالبة : هاجر مرابط

بعنوان:

قيم المجتمع الجزائري في قوانين حماية المرأة الجزائرية

– دراسة تحليلية للنصوص القانونية لحماية المرأة–

نوقشت بتاريخ : 2019/06/26

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ/ العربي بن داود	أستاذ مساعد أ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
أ/ عبد الرزاق عريف	أستاذ محاضر أ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا ومقررا
أ/ وسيلة بويعلى	أستاذ محاضر أ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

الموسم الجامعي: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ
وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾

صدق الله العظيم

المجادلة الآية 11

تعلموا العلم وعلموه الناس ، وتعلموا الوقار
والسكينة ، وتواضعوا لمن تعلمتم منه و لمن
علمتموه ولا تكونوا جبارة العلماء فلا يقوم
جهلكم بعلمكم .
عمر بن الخطاب

الإهداء

رغم محطات الصعاب لم اكف عن السعي نحو تحقيق أحلامي.. شكرا لكل من وقف معي وكان سندا لي في الوصول إلى ما وصلت إليه ، و الحمد لله الذي رزقني الفرح والسعادة ومن علي بالتوفيق والنجاح في مسيرتي الدراسية .

.لنبعي العطاء الذين زرعا في نفسي الطموح والمثابرة أبي وأمي

.للذين يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي .. أخوتي و أخواتي .

.للذين زرعوا التفاؤل في نفسي .. عائلتي

.للذين ضاقت السطور عن ذكرهم فوسعهم قلبي ، صديقاتي كل واحدة باسمها

. للذين جمعتني بهم رابطة المحبة في الله .. فوج علم الاجتماع والاتصال

.لكل من علمني حرفا أصبح سنا برقه يضيء الدرب أمامي.. أساتذتي الكرام .

اهدي ثمرة كفاحي ...

شكر و عرفان

*****ما اصعب انتقاء كلمات الشكر*****

***** * ربما مخافة الا اوفي الناس حقهم من الشكر ****

*** و ما اجدرهم بالشكر***

وعملا بقول أعظم الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

« أفلا أكون عبدا شكورا »

احمد الله الذي تفضل علي بالعون والتوفيق لانجاز هذا العمل المتواضع ، لا يسعني بدء إلا أن أتقدم بباقة من عبارات الشكر والعرفان للأستاذ المشرف الدكتور "**عبد الرزاق عريف**" – أمد الله في عمره ومتعه بالصحة و العافية – لدعمه و تشجيعه لي اثناء انجاز هذه الدراسة فجازاه الله عني كل خير .

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل أساتذة قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا ، امتناني كبير لكل من قدم لي يد العون من قريب اومن بعيد لانجاز و إتمام هذا العمل.

و لا يفوتني شكر جميع زملائي وزميلاتي في العمل بقطاع التضامن، على شدهم على يدي وتشجيعي على المثابرة والصبر في مواصلة بحثي.

الشكر موصول إلى جمال و سايح و نسيمة على مساعدتهم وأشكر كل من ساعدني ولو بكلمة الطيبة.

«رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي و أن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين »

هاجر

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	–
فهرس المحتويات.....	–
فهرس الجداول	–
ملخص الدراسة بالعربية	–
ملخص الدراسة بالفرنسية	–
مقدمة	أ ، ب
الإطار النظري للدراسة	
تمهيد.....	14
أولا: الإشكالية	15
ثانيا: التساؤلات الدارسة	17
ثالثا: الأسباب اختيار الدراسة	17
رابعا: أهمية الدراسة.....	18
خامسا: أهداف الدراسة	18
سادسا: المفاهيم الأساسية للدراسة.....	19
سابعا: الدراسات السابقة.....	25
ثامنا: المقاربة السسيولوجية للدراسة.....	29
خلاصة الفصل..... .	32
الإجراءات المنهجية للدراسة	
تمهيد.....	34
أولا: المنهج المعتمد في الدراسة	35
ثانيا: الإجراءات العملية في تحليل المحتوى	36

ثالثا: مادة التحليل	39
خلاصة الفصل:	41
عرض وتحليل النتائج سوسيولوجيا	
تمهيد.....	43
أولا: عرض وتحليل القيم الاجتماعية في النصوص القانونية لحماية المرأة في التشريع الجزائري	44
ثانيا: مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤلات.....	55
ثالثا: النتائج العامة للدراسة.....	64
خاتمة.....	66
قائمة المراجع.....	–

قائمة الجداول

قائمة الجداول		
الرقم	**العنوان**	**الصفحة**
01	حضور فئة قيمة الحياء(الحشمة) في قوانين حماية المرأة في التشريع الجزائري.....	**44**
02	حضور فئة الشرف(النيفNIF) في قوانين حماية المرأة في التشريع الجزائري.....	**46**
03	حضور فئة قيم الذكورة في قوانين حماية المرأة في التشريع الجزائري	**48**
04	حضور فئة قيمة العصبية في قوانين حماية المرأة في التشريع الجزائري.....	**50**
05	حضور فئة القيم الأسرية في قوانين حماية المرأة في التشريع الجزائري.....	**51**
06	حضور فئة القيمة الجماعية في قوانين حماية المرأة في التشريع الجزائري.....	**53**

ملخص الدراسة :

تهدف الدراسة والموسومة بـ " **قيم المجتمع الجزائري في قوانين حماية المرأة الجزائرية** " –دراسة تحليلية– إلى محاولة معرفة مراعاة قوانين حماية المرأة الجزائرية القيم الاجتماعية المتعلقة بالمرأة في المجتمع الجزائري. وقد أجريت هذه الدراسة خلال السنة الجامعية 2019/2018 . بتحليل 47 نصقانوني لحماية المرأة الجزائرية في التشريع الجزائري من الفترة الممتدة من بعد الاستقلال الى سنة 2015 ، باستخدام منهج تحليل المحتوى .

أما نتائج الدراسة فقد توصلت الدراسة الى نتائج التالية :

1- إن النصوص القانونية لحماية المرأة لم تراعي القيم الاجتماعية المتعلقة بالمرأة في الحقول الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

2- استطاع المشرع الجزائري أن يتغاضى عن القيم الاجتماعية المتعلقة بالمرأة في المجتمع الجزائري استجابة للبنى الاجتماعية الخارجية والوصول الى معايير التحرر الغربي .

3- إن المراحل التغيير الاجتماعي والتاريخي للمجتمع الجزائري ساهم في بلورة وإعادة انتاج قيم جديدة متعلقة بالمرأة عبر مراحل زمنية للمجتمع الجزائري مما أنتج مشاكل وظواهر اجتماعية مست المرأة نتيجة لإضعاف سلطة الذكورية .

4- رغم وجود ترسانة قانونية لحماية للمرأة في الحقول الاجتماعية ،إلا أن هذه الحماية شكلية وهذا ما يبرزه الواقع الاجتماعي للمرأة الجزائرية .

الكلمات المفتاحية :

المجتمع الجزائري، القيم الاجتماعية ، القانون الوضعي ، المرأة الجزائرية ، الحماية القانونية .

Résumé :

L'étude, intitulée "**Les valeurs de la société algérienne dans les lois de protection de la femme Algérienne** " (étude analytique), vise à déterminer le respect des lois protégeant la femme algérienne et des valeurs sociales liées à la femme dans la société algérienne. Cette étude a été réalisée au cours de l'année universitaire 2018/2019 par l'analyse de 47 textes juridiques pour la protection de la femme algérienne dans la législation algérienne, durant la période allant de l'indépendance jusqu'au 2015, en utilisant la méthodologie d'analyse de contenu.

Les résultats de l'étude sont les suivants :

1. Les textes juridiques relatifs à la protection des femmes ne prenaient pas en compte les valeurs sociales des femmes dans les domaines sociaux de la société algérienne.
2. Le législateur algérien a pu négliger les valeurs sociales des femmes dans la société algérienne en réponse aux structures sociales extérieures et atteindre les normes de libéralité.
3- Le changement social et historique de la société algérienne a contribué à la reproduction de nouvelles valeurs liées à la femme à travers les âges de la société algérienne, entraînant des problèmes sociaux et des phénomènes affectant les femmes du fait de l'affaiblissement de l'autorité masculine.
4- Bien qu'il existe un arsenal juridique pour la protection des femmes dans les domaines sociaux, cette protection est formelle et est mise en évidence par la réalité sociale des femmes algériennes.

Les mots clés :

Société algérienne, valeurs sociales, droit positif, femme algérienne, protection juridique

مقدمة :

تعتبر القيم الاجتماعية واحدة من أهم المواضيع التي تلقى اهتماما كبيرا في حقل العلوم الاجتماعية، باعتبارها أحد موجهات الفعل الاجتماعي للفرد داخل المجتمع ، إذ تتميز القيم بالتشابك والتعقيد ، كونها حظيت بعناية العديد من العلوم على غرار علم الاجتماع .

وتتعدد القيم بتعدد المجتمعات ، ولكل مجتمع رأسمال قيمي يحتكم إليه باعتبارها ضابطا من الضوابط الاجتماعية غير الرسمية ، والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الأخرى تظهر سماته القيمية من خلال العلاقات الاجتماعية وتنميط أفعال الأفراد مع الأفعال الاجتماعية ، لذلك للقيم أهمية بالغة في تحديد أفعال الأفراد بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة ، فمهما كانت مكانة المرأة في المجتمع الجزائري فهي تخضع لممارسة هذه القيم المتعلقة بها .

وباقتحام المرأة الجزائرية لجميع المجالات الاجتماعية أوجبت على المشرع الجزائري توفير حماية قانونية في مختلف الجوانب وفي مختلف الحقول.

فمن خلال دراستنا هذه سنحاول التعرف على القيم المتعلقة بالمرأة الجزائرية ، والتي كانت تستمد منها شرعية الحماية ، ومدى مراعاة التشريع الجزائري في سنه لقوانين الحماية لهذه القيم الاجتماعية .

وبناءا على ما سبق ذكره فقد تمت هيكلة الدراسة كما يلى:

الفصل الأول : والموسوم بـ " الإطار النظري للدراسة " والتي يشكل الجانب النظري للدراسة ، وقد أحتوى على الإشكالية يليها التساؤل الرئيسي ومن بعده التساؤلات الفرعية، ثم أسباب اختيار الموضوع وأهداف و أهمية الدراسة ، تتبعها بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة ، واخيرا المقاربة السوسيولوجية .

الفصل الثاني : والذي تناولنا فيه الإجراءات المنهجية للدراسة والمكونة من تعريف المنهج المتبع والاجراءات العملية للمنهج المعتمد ، ومادة التحليل .

الفصل الثالث : والذي خصص لعرض وتحليل النتائج السوسيولوجية المتعلقة بفئة القيم الاجتماعية ، ثم مناقشة تساؤلات الدراسة ، وبعدها النتائج العامة للدراسة وانتهت الدراسة بخاتمة .

وقد أرفقنا فصول الدراسة بقائمة المراجع التي تم الاستناد إليها في هذا البحث العلمي.

الإطار النظري للدراسة

تمهيـــد

أولا: الإشكالية

ثانيا: تساؤلات الدارسة

ثالثا: أسباب اختيار الدراسة

رابعا: أهمية الدراسة

خامسا: أهداف الدراسة

سادسا: المفاهيم الأساسية للدراسة

سابعا: الدراسات السابقة

ثامنا: المقاربة السوسيولوجية للدراسة

خلاصة الفصل

تمهيـــد :

سيتم في هذا الفصل استعراض الجانب التصوري لإشكالية الدراسة الحالية والمتمثلة في "**قيم المجتمع الجزائري في قوانين حماية المرأة الجزائرية**" –دراسة تحليلية – بطرح التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية باعتبارها الموجه لمسار البحث ، وكذلك الأسباب التي دفعتنا لتناول هذه الدراسة ، مع إبرازا أهميتها العلمية ، والأهداف التي قامت عليها الدراسة .

وتم من خلال هذه الدراسة تحديد المفاهيم الأساسية التي لها علاقة بالدراسة بغية إبراز معانيها وتعريفها إجرائيا. ثم الدراسات السابقة التي اهتمت بنفس الموضوع مع إظهار الفائدة منها .

أولا: الإشكالية :

يعتبر المجتمع مجموعة من الأفراد يعيشون على أرض واحدة بحيث تربط فيما بينهم روابط اجتماعية وثقافية مختلفة ، تحدد لكل فرد مصالحه وأهدافه التي يرسمها و التي يسعى من أجل تحقيقها .

كما تخضع هذه الروابط لمعايير ومحددات يقيم بها أفراد هذا المجتمع أفعالهم وتصرفاتهم وتعطي لهم المكانة التي يجب أن تكون ، وتمارس هذه الأفعال في جميع الحقول الاجتماعية حسب المنطلق والمرجعية الإيديولوجية لأي مجتمع ، والمجتمع الجزائري فضلا عن المجتمعات الأخرى وعبر تاريخه الطويل وانتماءاته العريقة، يخضع إلى ثوابت وطنية متفق عليها تشمل أطياف حقوله كلها. فتعددت هذه الثوابت من انتماء أمازيغي بكل تعدده والعروبة والإسلام والثقافة المشتركة بين أفراده ، فهي الرأسمال الثقافي والرمزي والاجتماعي للمجتمع الجزائري و بها ينتج تماسكه واستمراره .

إن تماسك الحياة الاجتماعية في المجتمع الجزائري محكوم بضوابط تمثل جانبا رئيسيا من ثقافته أو هي لب المجتمع ، هذه الضوابط هي قيم تتصل بجميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية و السياسية والدينية وحتى الجمالية للأفراد والعائلة والجماعة ، فالتعرف على القيم الاجتماعية للمجتمع الجزائري يقودنا إلى التعرف على الإيديولوجيات والثقافة السائدة للجزائريين ، حيث أن القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري هي سوسيولوجية نابعة من الثقافة الشعبية السائدة فيه والعلاقات القائمة بين أفراده اذن هي حصيلة تنشئة اجتماعية وعملية و تربية ومعتقدات وتقاليد تتجلى أهميتها في بروز سلطة أفعال الفرد والجماعة ، فالقيم الاجتماعية هي محركة للفعل داخل الحقل الاجتماعي ، وتتجسد رمزيتها وأشكالها في أساليب الضبط الاجتماعي وكقوى اجتماعية في تشكيل اتجاهات الأفراد .

ومن جهة أخرى يعتبر القانون الوضعي إحدى وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي وهو دعامة أساسية لتنظيم المجتمع ، وهو أكثر الوسائل تخصصا وإحكاما فضلا على أنه ضرورة اجتماعية ،

ولا يمكن ان يستغني أي مجتمع عن القواعد القانونية في تسيير وتنظيم العلاقات والأفعال الاجتماعية المختلفة بين الأفراد، فالقانون لا يتم بمعزل عن السياق الاجتماعي ، والنظم القانونية هي التي تحكم الوقائع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . فالضبط الاجتماعي الرسمي بضوابطه المختلفة ينظم المجتمع والعلاقات، والأفعال الاجتماعية في جوهرها تقوم على أساس مبدأ النظام الذي يحكم بين الناس ليحفظ للجماعة روحها وضبطها وتماسكها.

و القانون الوضعي الجزائري كغيره من القوانين الوضعية استمد شرعيته من المعاهدات الدولية والقوانين الفرنسية واتفاقيات حقوق الإنسان، هذه الشرعية خولت له سن وإنتاج تشريعات ومراسيم في جميع مجالات الحياة و البنى الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

إن الحديث عن المجتمع الجزائري يقودنا للحديث بشكل أو بآخر عن المرأة الجزائرية باعتبارها المساهم في خلق الرأسمال المادي و الاجتماعي والثقافي الذي يساهم بلا شك في تشكيل القيم الاجتماعية ، و لقد شهدت الفترة الممتدة بين الاستقلال وسنة 2015 حديثا عن الحماية الاجتماعية والقانونية للمرأة الجزائرية في مقابل واقع سابق ساده الصمت نظرا لبروز عالم الرجال في الحقل الاجتماعي ، إذ كانت المرأة تعيش حياة متشابهة ، معزولة و مهمشة ومنقطعة عن جميع العلاقات الخارجية وعن الأماكن التي تنظم خارج نطاق العلاقات الاجتماعية الأسرية ، فكانت مسؤوليتها محدودة في العائلة ، تعامل معاملة مختلفة وتزوج لاهداف مادية أو قبلية أو علاقات سياسية ، وكان تعليمها نادرا اذ تكتفي بنقل الخرافات و الثقافة الشعبي، وتخضع للهيمنة الذكورية بنوع من العنف الرمزي الذي يمارس عليها ، من خلال التقسيم الجنسي وإعادة إنتاج نفس البنى التقليدية في النشاطات الإنتاجية، والمحافظة على الأولوية للذكور على الإناث في جميع الممارسات الاجتماعية . اليوم حصل نوع من التقدم للمرأة الجزائرية بفضل تقدم الإنسانية ، وبرزت عوامل مساعدة بما في ذلك التقدم العلمي والتكنولوجي ، فاستطاعت أن تأخذ حصتها من التعليم والانفتاح على الحركات الجمعوية والنسوية وساعدها في ذلك حصولها على درجة عليا من

الوعي و التكوين والثقافة واندماجها ضمن الحقول المعرفية والمهنية مما خولها المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصيرها في بناء المجتمع وتحديد الحياة الاجتماعية ، فأزالت كل الحواجز كنتيجة منطقية للمساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتكون فردا بارزا في الحقول الاجتماعية ، واستطاعت إعادة إنتاج رأسمالها الرمزي خارج نطاق الأسرة .

وفي ظل هذا التحول الكبير للمرأة الجزائرية واكتسابها جميع أدوار الحياة ، عمل المشرع الجزائري على ترقية وتكريس حقوقها لجعلها آلية فاعلة لبناء دولة القانون ، حيث كفل القانون حقها في العمل و التعليم والمشاركة في مختلف النشاطات السياسية ، وترقية التناصف بين الرجل والمرأة بترقية الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية ، و تم توسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة وهو ما تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة المعززة لدور المرأة بالإضافة إلى ضمان التشريع الجزائري لحق المرأة الجزائرية في الجنسية و الرضى في إبرام عقد الزواج وحرية التصرف في أموالها ، فهي تحظى بحماية قانونية مدعمة دستوريا ، وهنا يجدر بنا طرح التساؤل التالي :

هل راعت قوانين حماية المرأة في التشريع الجزائري قيم المجتمع الجزائري؟

ثانيا: تساؤلات الدارسة:

- هل راعت قوانين حماية المرأة القيم الاجتماعية للمجتمع الجزائري؟
- ما هي القيم المتعلقة بالمرأة التي مستها قوانين حماية المرأة في التشريع الجزائري؟
- هل تأثر حضور القيم المتعلقة بالمرأة في التشريع الجزائري بالمراحل التاريخية للمجتمع الجزائري؟

ثالثا: أسباب اختيار الدراسة:

لا شك ان اي باحث حين يتبنى موضوعا للدراسة يكون مدفوعا بمجموعة من الاسباب .

ومن أهم الأسباب و العوامل التي جعلت هذا الموضوع مجال دراستنا هو الكشف عن القيم التي استند إليها التشريع الجزائري في سن قوانين حماية المرأة في المجتمع الجزائري إضافة إلى الرغبة و الميل

الشخصي نحو المواضيع الاجتماعية التي تخص حماية المرأة ، وكذلك دراسة القيم دراسة سوسيولوجية باعتبارها من محددات الفعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية . إضافة الى قلة الدراسات التي تناولت موضوع حماية المرأة الجزائرية من زاوية القيم الاجتماعية .

رابعا: أهمية الدراسة :

تنبع أهمية دراستنا من أهمية القيم الاجتماعية المتعلقة بالمرأة ، وأهمية الحماية القانونية ، ومعرفة القيم والحماية من خلال ظهور منظمات و حركات نسوية جديدة تهتم بقضايا المرأة وحمايتها، وإضافة إلى سن الدولة لقوانين حمائية وسط المجتمع ، فضلا عن الاستراتجيات الوطنية للنهوض بواقع المرأة الجزائرية الحرة ، وعليه فإن أهمية الدراسة تكمن في تناول موضوع الحماية القانونية و الاجتماعية للمرأة من منظور قيم المجتمع الجزائري باعتبار المرأة القلب النابض للمجتمع وجبت حمايتها بشتى الوسائل التشريعية و القانونية و المجتمعية.

خامسا: أهداف الدراسة :

من الأهداف التي تسعى هذه الدراسة لتحقيقها ما يلي:

*الوقوف على مراعاة قوانين حماية المرأة في التشريع الجزائري لقيم المجتمع الجزائري.

* اكتشاف القيم المتعلقة بالمرأة التي مستها قوانين حماية المرأة في التشريع الجزائري.

*معرفة مراعاة قوانين حماية المرأة للقيم الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

*معرفة تأثير حضور قيم المجتمع الجزائري المتعلقة بالمرأة في التشريع الجزائري بالمراحل التاريخية للمجتمع الجزائري.

سادسا: المفاهيم الأساسية للدراسة :

يعتبر "**فضيل دليو**":«عملية تحديد المفاهيم ذات أهمية بالغة في البحث العلمي و يعتبر الاستغناء عنها تقصيرا منهجيا واجب تفاديه» .[1]

ونقف فيما يلي عند تحديد أهم المفاهيم التي تخدم الدراسة:

1- مفهوم القيم:

لغة:

جاء في معجم لسان العرب : القيم من القيام : نقيض الجلوس[2]

انتشر لفظ القيمة في عصرنا بالعبارة الفرنسية valeur لكنها تعني حسب المعجم النوع من قام ، وقيمة الإنسان قامته ، وأمر قيم : مستقيم ، وهذا يجعلنا نفهم أن القيمة تعني الاعتدال والانتصاب والوقوف كما يعني الفعل قام : بلغ واستوى. [3]

اصطلاحا:

القيمة كمصطلح عام في **العلوم الاجتماعية** : تعني أي موضوع أو أي حاجة أو اتجاه أو رغبة ويستخدم المصطلح في معظم الحالات حيثما تظهر علاقة تفاعلية بين الحاجات والاتجاهات والرغبات من جهة ، والموضوعات من جهة أخرى ، كما أنه يعني دائما في علم الاجتماع أو الأنثروبولوجيا المستويات الثقافية المشتركة التي يحتكم إليها في تقدير الموضوعات والاتجاهات الأخلاقية أو المجالية أو المعرفية.[4]

[1] فضل ديليو واخرون ,**أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية** ،قسنطينة ،منشورات جامعة منتوري،1999،ص10.

[2] إبن المنظور الافريقي ،**معجم لسان العرب**،مصر، دار المعارف ج1 ، ص156.

[3] ثريا التجاني، **القيم الاجتماعية والتلفزيون في المجتمع الجزائري**،، الجزائر، دار الهدى، 2011 ، ص56.

[4] محمد عاطف غيث،**قاموس علم الاجتماع** ، الإسكندرية ،دار المعرفة الجامعية، ،2006 ، ص 469.

يعرف "**مالينوفسكي**" القيمة على أنها «اتصال قوي وحتمي بموضوعات او قيم أو معايير أو أشخاص ينظر إليهم باعتبارهم وسيلة لإرضاء حاجات الكائن ».[1]

تعريف "**حامد زهوان**": « القيمة عبارة عن تنظيمات لأحكام عقلية انفعالية وهي مفهوم ضمني غالبا ما يعبر عن الفصل أو الامتياز أو درجة الفضل الذي يرتبط بالأشخاص أو الأشياء أو المعاني أو وجه النشاط »[2]

تعريف "**انطوني غيدنز**": «القيم هي أفكار يعتنقها الأفراد أو الجماعات البشرية تتعلق بما هو مرغوب ومناسب ، ويمثل الاختلاف في القيم جانبا رئيسيا من جوانب التباين في الثقافة الإنسانية . كما يتأثر ما يثمنه الأفراد بشدة برؤية الثقافة الخاصة التي يعيشون فيها».[3]

تعريف "**فتي مكاوي**": «القيم صفة عقلية والتزام وجداني يوجه فكر الإنسان واتجاهاته ومواقفه وسلوكه».[4]

تعريف "**حسان تريكي**": «مجموعة من المبادئ التي يتمسك بها و ويحتكم إليها المجتمع أو أغلب أعضائه، وتدفع الأفراد إلى تبني مواقف واتجاهات نحو موضوعات مختلفة وتنظم سلوكاتهم وتصرفاتهم دون وعي منهم» .[5]

يعرف "**حليم بركات**" القيم بأنها «المعتقدات حول الأمور المعنية والغايات وأشكال السلوك المفضلة لدى الناس ، توجه مشاعرهم وتفكيرهم ومواقفهم وتصرفاتهم واختياراتهم وتنظم علاقاتهم بالواقع

---

[1] محمد احمد بيومي ،**علم اجتماع القيم** ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ،2002، ص 108.

[2] نبيل عبد الفتاح حافظ،**علم النفس الاجتماعي** ، القاهرة، مكتبة الزهراء الشرق ،2000 ، ص227.

[3] انطوني غيدر،**مقدمة نقدية في علم الاجتماع** ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، ط02 ، 2006 ، ص252

[4] نادية محمد مصطفى وآخرون ، **القيم في الظاهرة الاجتماعية** ، القاهرة ،دار البشير ، القاهرة ،2011 ، ص28.

[5] حسان تريكي، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، **ملامح نسق القيم الاجتماعية السائد في المجتمع الجزائري على ضوء دراسات بيار بورديو** ،جامعة باجي مختار ، عنابة 2011م ، رقم 06.

والمؤسسات والآخرين وأنفسهم والمكان، وتسوغ مواقعهم وتحدد هويتهم ومعنى وجودهم، بكلام بسيط ومختصر تتصل القيم بنوعية السلوك المفضل وبمعنى الوجود والغايات».[1]

ويرى "**مصطفى بوتفنوشت**": «أن نظام القيم في المجتمع الجزائري ينصب حول الشرف الذي يكتسبه النقص من تصرفاته الأخلاقية من تربية والتسيير لشؤون الجماعة».[2]

التعريف الإجرائي للقيم المتعلقة بالمرأة في المجتمع الجزائري:

هو مجموعة من المرجعيات لأفعال و تصرفات المرأة الجزائرية يحتكم إليها المجتمع داخل الحقول الاجتماعية ، وتتمثل في : قيمة الحياء ، الشرف ، العصبية ، القيمة الذكورية ، الاسرية ، و الجماعية .

2- مفهوم المجتمع:

اصطلاحا:

يعتبر مفهوم المجتمع واحدا من أهم مفاهيم الفكر السوسيولوجي ، والمجتمع عبارة عن مجموعة من الناس يعيشون في حيز معين ويخضعون لنظام واحد من السلطة السياسية وهم على وعي بأن لهم هوية تميزهم عن الجماعات الأخرى المحيطة بهم.[3]

يعرف "**بياربورديو**" المجتمع على « أنه مجموعة من الحقول الاجتماعية المخترقة من طرف صراعات بين الطبقات»[4]

ويعرف "**بياربورديو**" «المجتمع الجزائري أيضا بأنه مجتمع تقليدي ذو ثقافة عريقة متوارثة ، يتكون من قبائل ذات أصول عنصرية مختلفة كل الاختلاف لا يجمع بينها إلا التجاور في المكان والتواجد في الزمان»[5]

---

[1] ثريا التجاني، مرجع سابق ،ص61.

[2] مصطفى بوتفنوشت ،**تطور العائلة الجزائرية تطور وخصائص حديثة**، ترجمة دمري أحمد، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1984، ص52

[3] .أنتوني جيدنز، **مقدمة نقدية في علم الاجتماع** ، جامعة القاهرة ، أحمد زيد وآخرون، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، 2006،ط2 ، ص 253.

[4] عبد الكريم بزاز ، **علم الاجتماع بيار بورديو** ، دراسة لنيل شهادة الدكتوراه علوم ، جامعة قسنطينة، 2007/2006.

[5] حفناوي بعلي ، **صورة الجزائر في عيون الرحالة وكتاب الفرنسيين** ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2015، ص106.

فهو مجتمع الخصوصيات، ولكن كثيرا ما لوحظ أن المناطق الثقافية تختلف وفقا للمعايير. [1]

تعريف "**أحمد زكي بدوي**": المجتمع مجموعة من الناس يعيشون معا في منطقة معينة وتجمع بينهم ثقافة مشتركة ومختلفة عن غيرها وشعور بالوحدة ، كما ينظرون إلى أنفسهم ككيان يميز المجتمع كمجتمع الجماعات ببيان الأدوار المتصلة ببعضها والتي تتبع في سلوكها المعايير الاجتماعية ».[2]

تعريف "**مالك بن نبي**" «المجتمع هو الجماعة الإنسانية التي تتطور ابتداء من نقطة يمكن أن ان نطلق عليها مصطلح ميلاد».[3]

ويرى "**محمد السويدي**" ان «المجتمع الجزائري خلال تاريخه الطويل بترابط العلاقات الاجتماعية والأسرية ، وقد دعم هذا الترابط أو هذا التلاحم ثورة أول نوفمبر عندما اندلعت ، فلم تمض عليها الا فترة بسيطة حتى جعلت من هذا الشعب كتلة واحدة مترابطة ، يتألم أقصاها بما يشعر به أدناها، بل وأصبح الملايين من المواطنين أدنى واحدا وقلبا واحدا وساعدا واحدا».[4]

ويرى "**بلقاسم سلاطنية**" : «أن المجتمع الجزائري انتماؤه للحضارة الإسلامية أكثر منه للحضارة الغربية و يتخذ من العروبة والإسلام مشروعاته».[5]

3- مفهوم القانون:

أصل كلمة قانون:

إن كلمة قانون كلمة معربة أي أنها ليست كلمة عربية ، بل كلمة يونانية الأصل (KANUN) معناها العصا المستقيمة ، وتستخدم في اللغة اليونانية مجازيا للتعبير عن معنى القاعدة أو القدوة أو المبدأ ، ويقصدون بها الدلالة على الاستقامة في القواعد والمبادئ القانونية.[6]

---

[1]Sociologie Nord Africain .**L'unité De L'Algerie**،Article. Juillet1961.6.

[2]احمد زكي بدوي ، **معجم المصطلحات في العلوم الاجتماعية** أنجليزي ، فرنسي ، عربي ، مكتبة لبنان ، ص 40.

[3]مالك بن نبي، **ميلاد مجتمع، افاق المعرفة المتجددة**،بيروت ، لبنان،ط 10، 2015، ص16.

[4]محمد السويدي،**مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص 30.

[5]بلقاسم سلاطنية /سامية حميدي،**العنف والفقر في المجتمع الجزائري**، دار الفجر للنشر والتوزيع،2008 ، ص 160.

[6]إسحاق ابراهيم منصور ، **نظرية القانون والحق وتطبيقها في القوانين الجزائرية** ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،ط2008،10،ص25.

ويعرف **المعجم القانوني القانون بانه:** قانون، شرعة، سنة ، ناموس، أحكام مقننة تضمنها وتصدرها السلطات التشريعية في البلاد ، كما ترى وجوب مراعاتها، وهو مجموعة من المبادئ والأسس والأنظمة والقواعد التي تطبقها مراجع القضاء في الدولة على ما يطرح أمامها من شؤون أو منازعات.[1]

ويعرف "**أنطوني غيدنز**"القانون بانه: « القواعد التي تحكم السلوك والتي تضعها السلطة ، وتستند إلى قوة الدولة». [2]

اصطلاحا :

يعرف "**ماكيفر ويدج**" «القانون بأنه مجموعة القواعد التي تعترف بها محاكم الدولة وتشرعها وتطبقها على الحالات الجزئية المختلفة ، وهو مشتق من مصادر عدة تشمل على العادات الجمعية ، وقد أصبح كذلك منذ لحظة اعتبرت الدولة نفسها فيها ممثلة في محاكمها للدفاع عنه كأمر يلزم الجميع، مواطنين أو مقيمين».[3]

و يعرفه "**محمد عاطف غيث**": «القانون هو نسق مكون من معايير مقننة تنظم السلوك الإنساني وليس بهدف الضبط الاجتماعي ، وتقوم السلطة الرسمية العامة (السياسة) بفرض القوانين وتفسيرها».[4]

ويعرف **القانون في علم الاجتماع** على أنه : «كل القواعد الملزمة التي تصدرها السلطة التشريعية والمتعلقة بتنظيم علاقات الأفراد ببعضهم البعض أو علاقاتهم بالدولة في مجال معين من مجالات الحياة الاجتماعية».[5]

أما في الفقه فيعرف القانون: «هو مجموعة القواعد العامة الجبرية التي تصدر عن إدارة الدولة وتنظم سلوك الأشخاص الخاضعين لهذه الدولة أو الداخلين في تكوينها».[6]

3حارث سليمان الفاروقي،**المعجم القانوني**، لبنان، مكتبة لبنان ،ط ج ، 2008 ،ص408.

[2] أنطوني غيدنز، نفس المرجع السابق ، ص 250.

[3]محمد أبوزيد ،**علم الاجتماع القانونيالأسس والاتجاهات**،القاهرة، دار غريب للطباعة ،ط2،1992،ص32.

[4]محمد عاطف غيث، مرجع سابق،ص244.

[5]حسين صغير ،**النظرية العامة للقانون ببعدها الغربي والشرعي** ، الجزائر،دار المحمدية ، الجزائر،ط1 ، 1999م،ص 20

[6]محمد سعيد جعفور ، **الوجيز في نظرية القانون ، مدخل إلى العلوم القانونية** ، الجزائر،دار هومة ،ط3 ، ص 18.

4- مفهوم المرأة:

لغة:

جاء في لسان العرب : امرأة تأنيث امرئ.[1]

المرأة: هي الشخص الذي ينتمي إلى الجنس الأنثوي[2].

و المرأة مفردة جمعها نساء ، وتعرف المرأة بأنها كائن إنساني من جنس الأنثى وهي التي تمد العالم بالأطفال عن طريق الإنجاب ، وهي أنثى الرجل في المجتمع الإنساني الذي يحدد لكل منهما وظيفة ودورا[3].

تعرفها "**جنان التميمي**" «هي أنثى الإنسان البالغ كما هو ذكر الإنسان البالغ، ولكن عند اختلاف الثقافات فإن التعريف بالتأكيد سيكون مختلفا، ونستخدم (امرأة) لتمييز الفرق الحيوي البيولوجي بين أفراد الجنسين أو التمييز بين الدور الاجتماعي بين المرأة والرجل في الثقافات المختلفة[4].

و يرى "**مصطفى بوتفنوشت**" «أن النساء لهن عالم خاص بهن وأن هذا العالم يوجد في مكان مخفي عن الأنظار في المجتمع الجزائري داخل أحضان العائلة.[5]

التعريف التقليدي للمرأة الجزائرية :

هي الفرد النسوي والتي تظهر في وسط شعبي بثقافة شعبية لدى عائلة محافظة ، لا تملك من رأسمالها سوى القيم والتي توظفها في جميع حياتها الاجتماعية. إضافة إلى خضوعها لنظام الذكوري والذي يربطها بالقيم السائدة في المجتمع .

---

[1] إبن المنظور الافريقي ،**معجم لسان العرب**،مصر، ج1 ، ص156.

[2]nouveau dictionnaire des débutants . Larousse. Marléne debbeken.2001.p256.

[3]مزوز بركو ، **جريمة القتل عند المرأة** ، الجزائر ، ط1 ، 2013م. ص20.

[4]جنان التميمي، **مفهوم المرأة بين نص التنزيل وتأويل المفسرين** ، شبكة اللغويات العربية ، 2009م ، ص 08.

[5]مصطفى بوتفنوشت ، نفس المرجع السابق ، ص76.

تعريف المرأة الجزائرية الحديثة : هي الفرد النسوي التي تحاول مخالفة القيم الاجتماعية ، لتصل لنوع من الرأسمال الثقافي والاجتماعي والاقتصادي ، بهدف القضاء على أنواع الهيمنة التي تمارس عليها.

التعريف الإجرائي للمرأة الجزائرية:

هي الفرد النسوي الذي يخضع لقيم وعادات و تقاليد وقوانين المجتمع الجزائري، والتي تحدد انتماءها و مكانتها الاجتماعية.

المفهوم الإجرائي للحماية القانونية للمرأة الجزائرية :

هي مجموعة من النصوص التشريعية سنها المشرع الجزائري والتي تهدف إلى حماية المرأة الجزائرية داخل المجتمع الجزائري اجتماعيا، ومهنيا ، وأسريا ، ومنها تستمد شرعية توفير الحماية .

سابعا: الدراسات السابقة :

إن أي بحث علمي أثناء جمع المعطيات المتعلقة بالموضوع ملزم بأن يستند إلى أدبيات متعلقة بالموضوع بغرض إثراء بحثه والوقوف على كل عناصره ، ومن الدراسات السابقة المتطرقة لموضوع الدراسة التي تحصلنا عليها ما يلي :

الدراسة الأولى :[1]

1- دراسة **رؤوف بوقرة** بعنوان :« **دراسة تقييمية المدى مطابقة القانون الوضعي الجزائري مع المجتمع الجزائري**» مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علم الاجتماع القانوني ،السنة الجامعية 2009/2008 ، إشراف الدكتور **مولود سعادة** جامعة الحاج لخضر باتنة قسم على الاجتماع و الديمغرافيا ، تخصص علم الاجتماع القانوني .

تناول الطالب الذي اعد الدراسة القيم و القانون من منظور الضوابط الاجتماعية و موجهات السلوك الجمعي ووجود علاقة بينها قد تكون علاقة تعزيز وتدعيم ، وقد تكون علاقة تعارض ، و قد

1- رؤوف بوقرة، "**دراسة تقييمية المدى مطابقة القانون الوضعي الجزائري مع المجتمع الجزائري**"مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علم الاجتماع القانوني قسم على الاجتماع و الديمغرافيا ، تخصص علم الاجتماع القانوني،باتنة تخصص علم الاجتماع القانوني،2009/2008م.

يعتبر القانون الوضعي أحدث وجودا من القيم و أسرع تغييرا منها من منطلق تطرقنا في الدارسة إلى مدى مراعاة القانون الوضعي للقيم الموجودة و الراسخة في المجتمع قبل وجود القانون

و تمحورت الإشكالية حول التساؤلات التالية :

- هل يتوافق القانون الوضعي الجزائري مع القيم الاجتماعية للمجتمع الجزائري؟
- هل يتواقف القانون الوصفي الجزائري مع القيم الإسلامية للمجتمع الجزائري ؟

وتمثلت عينة الدراسة في نصوص القانون الوضعي المتمثلة في الباب الأول من الدستور وقانون العقوبات نموذجا معتمدا على منهج تحليل المضمون ، حيث قمت بإجراءات تحليل محتوى القانون وتقييم العلاقة بينه وبين القيم فتحصلت على النتائج التالية:

راعى وطابق القانون الوضعي الجزائري القيم وذلك بالإشارة إليها صراحة أو ضمنيا،وبالتالي فهو لم يتغاض عنها ولم يهملها.

يتضح من خلال الدراسة أن عقوبات القانون غير رادعة مقارنة بحدود الشريعة الإسلامية، وبالتالي لم يقدم القانون الحماية اللازمة والدعم الكافي الذي تستحقه القيم الاجتماعية والدينية.

وقد استفيد **من هذه الدراسة انه :** من حيث انها ركزت على أهمية تكامل القانون الوضعي والقيم لتحقيق الهدف المشترك بينهما ، وهو استمرارية المجتمع ونظامه ، فإن لم يتحقق التوافق بين القانون والقيم يصبح القانون مجرد قواعد شكلية تفتقد الى روحها المستمدة من القيم والثقافة والدين المشترك لأفراد المجتمع.

اجرينا دراسة على قوانين حماية المرأة مركزين على القيم المتعلقة بالمرأة في المجتمع الجزائري. وقد تم إتباع نفس المنهج المستخدم من قبل الطالب هو الأنسب لمثل هذه الدراسات.

الدراسة الثانية :[1]

2-دراسة **شريف مريم** بعنوان:« **حماية المرأة في التشريع الجزائري**» أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في القانون الخاص ، الموسم الجامعي 2018/2017 تحت إشراف الدكتور **حاشي يوسف** ، جامعة الجيلالي اليابس 19 مارس 1962 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية .

احتوت هذه الدراسة مقدمة تناولت فيها الباحثة أهمية دور المرأة في المجتمع ومكانتها تحتلها متتبعة المراحل الزمنية الزمنية بحثا عن الأوضاع المزرية التي مرت بها المرأة في المجتمعات الإنسانية وربطتها بتوفير الحماية في ظل المتغيرات المتسارعة وأمام التحديات التي وصلتها المرأة في جميع المجالات .

فكانت **مشكلة الدراسة** :هي كيفية توفير حماية تجعل من المرأة عضوا فاعلا في المجتمع وتحفظ مكانتها، دون المساس بخصوصيتها ، وكشف الواقع الفعلي للحماية التي يوفرها التشريع الجزائري في مختلف جوانبه للمرأة.

وقد اعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي خلال معالجة موضوع البحث مع إجراء مقارنات مع مختلف التشريعات كلما تطلب الأمر ذلك.

وأثبتت بعض **نتائج الدراسة** : أن بعض اتفاقيات القضاء على التمييز ضد المرأة لا تعير أي اهتمام لخصوصيات الأمم ومبادئها , كخاصية الأمة الإسلامية ، فتقوم بالضغط المتواصل على الدول الموقعة ومن بينها الجزائر لإرغامها على التخلي وهجر جميع مبادئها المستمدة من الشريعة الإسلامية ، متدخلة في أدق خصوصيات الأمة وثوابتها وقيم المجتمع الراسخة مند مئات السنين.

كيفية الاستفادة من الدراسة :

لقد كانت الاستفادة من الدراسة كبيرة جدا، حيث انطلقت منها كمرجعية أولية لدراسة قوانين حماية المرأة فقمنا بدراسة سوسيولوجيا على نفس الموضوع الذي تطرقنا إليه الباحثة و هي حماية المرأة في

[1] شريف مريم،**حماية المرأة في تشريع الجزائري**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون الخاص ،جامعة الجيلالي اليابس 19 مارس 1962 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الموسم الجامعي 2017/2018 .

التشريع الجزائري . وبعد الاطلاع على النتائج التي توصلنا إليها، وجدنا أن المشرع الجزائري سن قوانين حمائية للمرأة في كل المجالات ، فكانت هذه الدراسة المنطلق الأساسي لدراستنا حيث أردنا معرفة مراعاة هذه القوانين التي تخص المرأة قيم المجتمع الجزائري ، وقد حثت الباحثة شريف مريم في

توصياتها المقترحة على إسناد قوانين وحقوق المرأة إلى ثوابت الأمة الجزائرية والمبادئ الإسلامية . فأردنا أن تكون هذه الدراسة إحدى الدراسات السوسيولوجية التي تبحث في توافق قوانين حماية المرأة مع قيم المجتمع الجزائري .

الدراسة الثالثة :[1]

3–دراسة **دليلة حمريش** بعنوان« **تطور قانون الأسرة في ظل التشريع الجزائري** » دراسة سوسيوقانونية لقانون الأسرة المعدل و المتمم2005 ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع القانوني ، إشراف الأستاذ الدكتور **السعيد فكرة**،2011/2010.

تناولت الباحثة في هذه الدراسة موضوع تطور قانون الأسرة في ظل التشريع الجزائري بغرض معرفة هل يتوافق قانون الأسرة في التشريع الجزائري جميع أحكام الشريعة الإسلامية وتغير قيم المجتمع الجزائري لذلك كانت إشكالية دراستها كالتالي:

•إلى أي مدى استطاعت الأسرة الجزائرية التوافق مع التطورات اجتماعيا وقانونيا؟

أما التساؤلات الفرعية فهي :

•هل خدمت القوانين الجزائرية الأسرة أم لا، وما انعكاساتها على المرأة؟

[1] دليلة حمريش،«**تطور قانون الأسرة في ظل التشريع الجزائري** »، دراسة سويوقانونية لقانون الأسرة المعدلالمتمم2005، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع القانوني ، جامعة الحاج لخصر ، باتنة،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا،2014/2013.

• إلى أي حد ارتبط التطور الحاصل في الأسرة بقوى وعوامل التغيير والتعديل التي طرأت على التشريع والمجتمع الجزائري؟

لقد حاولت الباحثة تحليل النصوص والمواد القانونية التي شملت تعديل قانون الأسرة الجزائرية وكذلك تحليل الظواهر الاجتماعية في علم الاجتماع وما هي عليه في التشريع الجزائري.

إضافة إلى استخدامها المنهج الوصفي والمنهج المقارن لدراسة تطور قانون الأسرة الجزائري. و تمثلت عينة الدراسة في200 فرد 100 إناث و 100 ذكور (زوج و زوجة) ومجالات دراستها في ولاية باتنة واستغرق التطبيق الميداني حوالي ثمانية أشهر . وتمثلت أدوات جمع البيانات في الملاحظة والاستمارة و المقابلة .

وبعد اطلاعنا على النتائج التي توصلت إليها الباحثة اكتشفنا أن قانون الأسرة الجزائري لم يرق إلى تطلعات المجتمع الجزائري لأنه في اغلب الحالات خارج مرجعيته الدينية والقيمية وأعرافه العربية وهذا ما أثار فضولنا لمعرفة ما اذا كانت قوانين حماية المرأة في المجتمع الجزائري ترقى إلى مراعاة القيم السائدة في المجتمع الجزائري.

ثامنا : المقاربة النظرية للدراسة :

تعتبر مسألة القيم الاجتماعية موضوع قديم فلا نجد مقاربة كلاسيكية الا ولها الحظ من دراسة هذا الموضوع ، الا أن موضوع القيم الاجتماعية للمجتمع الجزائري حظي الحديث عنه في المقاربات الحديثة ضمنيا في تحليلات بعض النظريات السوسيولوجية . ومن أهم النظريات التي اهتمت بالقيم الاجتماعية للمجتمع الجزائري نظرية الممارسة للعالم الفرنسي بيار بورديو .

وفي هذه الدراسة نحاول تناول نظرية الممارسة الاجتماعية لـ بيار بورديو، من خلال استنتاج أبعاد النظرية في انتاج و ممارسة القيم الاجتماعية للمجتمع الجزائري ، محاولين إيجاد التكامل في المدخل النظري من أجل تناول موضوعنا ، ذلك أن نظرية الممارسة الاجتماعية لبيار بورديو هي الاقرب لتقديم

تفسير موضوعي و واضح ومطابق للظواهر الاجتماعية في المجتمع الجزائري، وخاصة القاء الضوء على خصوصية المرأة الجزائرية في المجتمع الجزائري و القيم الاجتماعية ممارسة .

تعتبر نظرية الممارسة الاجتماعية لـ بياربورديو من أهم الأعمال السوسيولوجية ، والذي سعى وعمل على تطوير نظريته من خلال البحوث المختلفة والمتنوعة التي أجراها داخل المجتمع الجزائري ، وتحليله لمظاهر الثقافة في المجتمع الجزائري والمجتمع الحديث . اذ تكتسب نظرية الممارسة الاجتماعية أهميتها في العلوم الاجتماعية والانسانية المختلفة ، فعن طريقها يمكن تفسير التباينات الاجتماعية و الثقافية في ان واحد ، كما يمكن تفسير الظاهرات السياسية و الاقتصاد والثقافة و الدين و الفن و العلم دون أن تفقد النظرية مصداقيتها [1] .

ولقد حاول بورديو في نظرية الممارسة الاجتماعية أن يقدم حلا للفجوة بين النظرة الذاتية للعالم الاجتماعي والنظرة الموضوعية .وأنتهى الى العلاقة بين الذاتي و الموضوعي علاقة جدلية متداخلة ومتشابكة و معقدة . وعالم الاجتماع عليه أن يكشف عن طبيعة هذه العلاقة وكيف تتولد الممارسة تحت تأثير هذه العلاقة [2]. فطور مفهوم الهابيتوس للكشف عن تمثيل الذات الفاعلة للموضوعية ، وطور مفهوم

المجال ليعبر عن تأثير الذات للشروط الموضوعية ، وتصبح الممارسة محصلة للعلاقة الجدلية بين الهابيتوس و المجال أو هي نتاج تفاعل الهابيتوس مع المجال [3] .

فالممارسة هي محصلة خبرات مكتسبة أو موروثة ، تتضافر لتقيم الواقع المعيش ، وتحدد طبيعة الفعل الملائم في لحظة ما ، لحظة الممارسة . فهي نشاط انساني يقوم به الفاعل ، ويمتلك القدرة على صنع

[1] أحمد موسى بدوي ، ما**بين الفعل والبناء الاجتماعي**:بحث في نظرية الممارسة لدى بياربورديو، مقال ، مجلة إضافات ، العدد 08،**مصر**، ص 11.

[2] **نفس المرجع السابق** ص 12 .

[3] أحمد زيد , الابعاد الاجتماعية للانتاج واكتساب المعرفة حالة علم الاجتماع في الجامعة المصرية ، رسالة دكتوراه منشورة ،مركز **الدراسات** الوحدة العربية , بيروت ,ط1 , 2009 ,ص 145 ، 144 .

الاختلاف ولكنها ليست قدرة ذات متتالية وإنما قدرة ناشطة مكافح[1]. ولذلك فإن الفاعل عند بورديو هو شخص محمل بالخبرات متراكمة ، رأسمال نوعي يكتسبه خلال عملية التنشئة الاجتماعية والتعلم ، يولد لديه مجموعة من الاستعدادات تمكنه من ممارسة الافعال المختلفة في اطار بنية محددة ، وبشكل عادي وتلقائي في معظم الاحيان[2]. لقد قام بورديو في نظرية الممارسة الاجتماعية بتفكيك البناء الاجتماعي الى مجموعة مجالات ، وكل مجال من هذه المجالات يحتاج الى رأسمال نوعي مختلف ، ومتفاعلون داخل المجال يمتلكون بالضرورة استعدادات متفاوتة بتفاوت الرأسمال النوعي ، الذي يمتلكونه [3] .

[2] بورديو بيار ، بعبارة أخرى محاولات بإتجاهسوسيولوجيا انعكاسية ، ترجمة أحمد حسان ، دار ميرث للنشر والمعلومات ، القاهرة ، 2002 ، ص 33 .
[3] أحمد موسى بدوي , نفس المرجع السابق ، ص 12 .
[4] نفس المرجع السابق ص 12 .

خلاصة الفصل:

لقد تم تقديم صورة أولية لموضوع الدراسة في هذا الفصل من خلال التطرق إلى تفسير كل مرحلة من مراحل الإشكالية والتي عرضنا فيها وضعية القيم و القانون والمرأة في المجتمع الجزائري ، مرتكزة على التساؤل الرئيسي الذي يبحث في هذه الوضعية عبر ترجمته إلى تساؤلات فرعية ، و منها تكونت أهداف البحث وتبلورت أهميته . إضافة إلى تحديد المفاهيم الأساسية التي هي متغيرات البحث ، و تم توضيح الدراسات السابقة وكيفية الاستفادة منها .

الإجراءات المنـهجية للدراسة

تمهيــد

أولا: المنـهج المعتمد في الدراسة

ثانيا: الإجراءات العملية في تحليل المحتوى

ثالثا: مادة التحليل

خلاصة الفصل

تمهيد :

يتناول هذا الفصل الإجراءات المنهجية الخاصة بالدراسة ، تطرقنا فيه إلى المنهج الملائم للدراسة ، والإجراءات العملية للمنهج المعتمد ، و مادة التحليل التي اعتمدناها للتحقق من الدراسة .

و بما أن هذه الدراسة التحليلية الموسومة بـ " قيم المجتمع الجزائري في **قوانين حماية المرأة** الجزائرية " فإننا سنتطرق بنوع من التفصيل للإجراءات من خلال تفسير وتحليل اختيارنا لهذا المنهج .

أولا: المنهج المعتمد في الدراسة :

إن تطبيق المنهج العلمي في الدراسات والبحوث الاجتماعية يعد خطوة للتحري حول التفسيرات الغيبية ، فقد تنوعت المناهج وتعددت حسب المواضيع المدروسة وكل موضوع يفرض إتباع منهج معين دون غيره ، و انطلاقا من تساؤلات دراستنا "**قيم المجتمع الجزائري في قوانين حماية المرأة**" توجب علينا استخدام منهج يمكننا من الوصول إلى الحقيقة أو مجموعة حقائق[1].

يعد المنهج مجموعة من العمليات والخطوات التي تنير طريق الباحث بغية تحقيق بحثه ، لذلك هو ضروري للبحث، إذ هو الذي ينير الطريق ، ويساعد الباحث في ضبط ابعاد و مساعي وأسئلة وفروض البحث[2]

لكل ما سبق تمت الاستعانة في هذه الدراسة بمنهج "تحليل المحتوى"

يعرفه "**هولستي Holsti**": «بأنه تقنية للقيام باستنتاجات عن طريق التحديد الموضوعي والمنهجي لبعض السمات الخاصة للرسائل»[3].

ويعرفه" **بيرنارد بيرسلون**" : «تحليل المحتوى تقنية بحث من اجل الوصف الموضوعي والمنظم والكمي للمحتوى الظاهري للاتصال»[4] .

أما "**موريس أنجرس**" فيعرف تحليل المحتوى بأنه : «تقنية غير مباشرة تستعمل في منتجات مكتوبة أو سمعية أو سمعية بصرية ، صادرة من أفراد أومن مجموعة والتي يظهر محتواها في شكل مرقم»[5].

---

[1] محي الدين مختار،**الاتجاهات النظرية والتطبيقية في منهجية العلوم الاجتماعية**، باتنة، منشورات جامعة ج1،باتنة،1999،ص69.

[2] رشيدزرواتي،**تدريبات على المنهجية البحث في العلوم الاجتماعية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،ط1، 2002،ص119.

[3] Ole.R. Holsti.**Content Analysis For Social Sciences and Hummanities**.eddition.1969.p12.

[4] سعيد سبعون،**الدليل المنهجي في اعداد المذكرات والرسائل الجامعية**، الجزائر،دارالقصبة ، 2012،ص229.

[5] يوسف تمار،**تحليل المحتوى للباحثين و الطلبة الجامعين** ، الجزائر، طاكسيج للدراسات والنشر و التوزيع، ط1، 2007،ص06.

أما "**بوب ماتيوز**"و "**ليز روس**" **فيعرفان** تحليل المحتوى بانه : «تقنية تطبق في العادة وليس حصريا على البيانات النصية أو الرسائل إلا أن بإلامكان أيضا استخدامها مع بعض الإشكال الأخرى للبيانات»[1].

ثانيا: الإجراءات العلمية في تحليل المحتوى:

تمرعملية تحليل محتوى الوثيقة بالمراحل التالية :

1/ اختيار الوثيقة:

إن اختيار وثيقة التحليل لها أهمية أساسية ، قد تكون الوثيقة مقالا صحفيا أو نصيا أو خطابا سياسيا.

أما في هذه الدراسة فالوثائق عبارة عن النصوص القانونية للجريدة الرسمية والدستور ، وتتمثل قيمة تحليل المضمون في قيمة وثائقه ، وفيما يخص ملاءمة النصوص فإنها تتطلب خاصية الجودة والخبرة وكذلك الحدس[2] .

2/ التفيئة أو صياغة الفئات :

تعتبر التفيئة أو صياغة الفئات خطوة عملية أساسية يتم اللجوء إليها في تحليل المحتوى[3]، ويقصد **بفئة التحليلCategory** : مجموعة من الكلمات ذات معنى متشابه أو تضمينات مشتركة[4].

---

[1]بوب ماتيوز و ليز روس، **الدليل العلمي لمناهج البحث في العلوم الاجتماعية** ،ت محمد الجوهري،المركز القومي للترجمة ،ط1، ص730،729.

[2] الان لارامي و بيرنارد فالي،**البحث في اتصال عناصر المنهجية**،ت ميلود سفاري،رابح كعباس، فضيل دليو مولود سعادة ،حليمة بوشاقور ،قسنطينة مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة ، 2004،ص246.

[3]سعيد سبعون ، نفس المرجع السابق، ص230.

[4]رشدي أحمد طعيمة،**تحليل المحتوى في العلوم الانسانية مفهومه اسسه استخداماته** ،القاهرة،دار الفكر العربي ،2004،ص273.

أما "**جرافييز Grawiez**" فيعرف الفئات بأنها : «خانات ذات دلالة والتي على أساسها يصنف ويكمم محتوى الاتصال» .[1]

وفي دراستنا هذه المعنونة بـ " **قيم المجتمع الجزائري في قوانين حماية المرأة الجزائرية** " يتضح أن التفيئة تتمثل في نصوص مواد القانون التي سنها المشرع أو الدولة الجزائرية لحماية المرأة في جميع البنى الاجتماعية من بعد الاستقلال إلى سنة 2015 وعددها 47 نص قانوني .

3/ **تعيين الفئات:**

إن تعيين الفئات هي عملية تصنيف محتوى اتصال ، أي الوصول الى تلك العناوين الجامعة التي تؤدي إلى عملية تقليص النص إلى أجزاء أساسية[2].

إذ صنف "**بيرلسون**" الفئات إلى نوعين رئيسيين ، يندرج تحت كل منهما عدد من الفئات التفصيلية ويدور النوع الأول من الفئات الرئيسية حول مضمون مادة الاتصال أو المعاني التي تنقلها ويسميه **برلسون** فئات محتوى الاتصال (تجيب عن سؤال ماذا قيل) . ويدور النوع الثاني من الفئات الرئيسية حول الشكل الذي قدم فيه المضمون ، ويسمى **برلسون** هذا النوع من الفئات فئات شكل الاتصال(تجيب عن سؤال كيف قيل)[3].

وقد اعتمدنا في دراستنا على فئة القيم ، والتي تندرج ضمن فئات المحتوى، إذ قمنا بتصنيف القيم التي نريد دراستها والتي يمكنها الإجابة على إشكالية الدراسة وتم الاعتماد على فئة القيم الاجتماعية كونها من أكثر الفئات استخداما في نصوص الاتصال .

[1] سعيد سبعون ، نفس المرجع **السابق**، ص231.
[2] سعيد سبعون ، نفس المرجع السابق، ص232.
[3] رشدي أحمد طعيمة ، نفس المرجع ،ص 277

و في دراستنا هذه المعنونة بـ « **قيم المجتمع الجزائري في قوانين حماية المرأة الجزائرية** » فقد اعتمدنا على صنافة القيم للعالم الفرنسي **بياربورديو** والتي استخلصها من دراساته التي أجراها على المجتمع الجزائري وهي :

-قيمة الشرف(النيف NIF)

-قيمة الذكورية

الحياء (الحشمة)

-قيمة الأسرية

-قيمة الجماعية

كما استخلصنا قيمة من الكاتب الجزائري **مصطفى بوتفنوشت** وهي :

-قيمةالعصبية

4/ **وحدة التحليل** :

يسعى تحليل المحتوى إلى وصف عناصر المحتوى وصفا كميا مما اوجب تقسيم مضمون النص إلى وحدات تحليلية[1].

وقد اعتمدنا في دراستنا على الفكرة كوحدة تحليل ، و تتمثل مبررات هذا الاختيار فيما يلي:

* تساعد الفكرة الباحث في تحديد أكثر من فئة متضمنة في النص .

* الفكرة هي الأكثر استعمالا و نجاعة في بحوث الإعلام التي تعتمد على تحليل المحتوى ، لأنها تعطي دلالة اكبر لاتجاه مضمون النص وعن طريقها يمكن فهم المعاني المتضمنة فيه[2] .

[1] يوسف تمار، نفس المرجع السابق ، ص 51 .

[2] فاطمة الزهراء مزوز، **دور الاعلام البيئي المطبوع قي حماية البيئة** ،رسالة ماجيستر،قسم العلوم الاجتماعية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2010 ، ص 323 .

* تحتل الفكرة موقعا وسطيا بين الاتساع والصغر، ففي الفكرة من السعة ما يضفي عليها المعنى وفيها من الصغر ما يمنع احتواءها لأكثر من فئة [1].

ثالثا: مادة التحليل:

وهي نصوص المواد القانونية المتضمنة حماية المرأة في تشريع الدولة الجزائرية وهي :

المادة 34 ، المادة 35،المادة 36 من دستور 07 مارس 2016 ، فصل الحقوق والواجبات .

*المادة 194 من قانون 31/75 المؤرخ في 29 أفريل 1975 المتضمن القانون البلدي .

*المادة 15 من قانون 81-03 المؤرخ في 27 فيفري 1988 المتضمن علاقات العمل الفردية.

*المادة 08 من قانون 82-06 المؤرخ في 1982/02/27 المتعلق بعلاقات العمل.

المادة 29، المادة 84 ، المادة 55 من القانون 11/90 المؤرخ في 21 افريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل .

*المادة 04، المادة 06 ، المادة 07 المادة 08 المادة 09 المادة 11،المادة 19،المادة 36، المادة 37 المادة 38 ، المادة 39، المادة 53، المادة 54 .المادة 74 من قانون 11/84 المؤرخ في يوليو 1984 يتضمن قانون الأسرة.

* المرسوم تنفيذي رقم 182/04 المؤرخ في 24 يونيو 2004 يتضمن إحداث مراكز وطنية لاستقبال الفتيات ونساء ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب .

[1] عبد الرزاق عريف ، **القيم التنموية في كتب القراءة** ، رسالة ماجستر غير منشورة ، قسم العلوم الاجتماعية ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2005/2004 ، ص126 .

* المادة 36 ، المادة 37 ، المادة 48 ، المادة 53، المادة 54، المادة 72 من قانون 05-02 المؤرخ في 27 فيفري 2005 والمتضمن قانون الجنسية الجزائرية .

* المادة 260 مكرر ، المادة 330 مكرر ، المادة 330، المادة 333 مكرر2 ، المادة 333 مكرر3 من قانون رقم 15-19 المؤرخ في 30 ديسمبر2015 المتضمن قانون العقوبات.

* المادة 01 من القانون العضوي رقم 12 -03 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتضمن كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة .

* المادة 2 من القانون 15-01 المؤرخ في 04 جانفي 2015 المتضمن إنشاء صندوق النفقة.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الإجراءات المنهجية التي تم إتباعها في دراستنا ، حيث قمنا بتوضيح المنهج الذي تم إتباعه في مسار هذه الدراسة ، والمتمثل في منهج تحليل المحتوى بمراحله التي حاولنا إتباعها على مادة التحليل التي تم اختيارها بطريقة قصدية ، بغية الوصول إلى نتائج أمبريقية للدراسة .

عرض وتحليل النتائج السوسيولوجية

تمهيـــد

أولا: عرض وتحليل القيم الاجتماعية في النصوص القانونية لحماية المرأة في التشريع الجزائري

ثانيا: مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤلات

1.تحليل النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول

2.مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني

3.مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل الثالث

ثالثا: النتائج العامة للدراسة

الخاتمة

تمهيد :

تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار العام للدراسة وتناولنا فيه جملة من العناصر المفاهيمية و النظرية ، وفي الفصل الثاني تطرقنا إلى الخطوات المنهجية . فيما سنتناول في هذا الفصل عرض وتحليل نتائج الدراسة الأولية المتحصل عليها من تحليل المحتوى ثم تفسيرها سوسيولوجيا، ثم عرض النتائج العامة لمجمل الدراسة ، وصولا إلى الخاتمة والتي سنتطرق من خلالها إلى الإلمام بكل ما مررنا به خلال مسار البحث .

أولا: عرض وتحليل القيم الاجتماعية في النصوص القانونية لحماية المرأة في التشريع الجزائري:

الجدول رقم(01):يوضح حضو رفئة قيمة الحياء(الحشمة) في قوانين حماية المرأة في التشريع الجزائري:

فئة القيمة الاجتماعية قيمة الحياء (الحشمة)			
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرارات	النسبة%
01	تفادي العلاقات المشبوهة بين المرأة و الرجل	02	% 100
02	الحياء (معدومة)	00	%00
المجموع		02	%100

ما تبين من خلال الجدول رقم (01): المتعلق بتوضيح فئة قيمة الحياء (الحشمة)، أن التحليل المتعلق بفئة تفادي العلاقات المشبوهة بين المرأة و الرجل بنسبة 100%, وهو ما تبين في الوحدة (01)، في مقابل التحليل المتعلق بانعدام وعدم استناد النصوص القانونية إلى قيمة الحياء بنسبة 00% وهو ما تبين في الوحدة رقم(02).

إن ما يمكن الاستدلال به من خلال وحدة تحليل القيم الاجتماعية لقيمة الحياء(الحشمة) ، والتي لم يهتم بها المشرع الجزائري ولم يستند إليها كقيمة ملازمة للمرأة في المجتمع الجزائري , وأن الحشمة عند المرأة متأصلة داخل الحقل الأسري وخارجه ، إذ يعبر **بياربورديو** عن الحياء "بالحشمة وهي في نفس الوقت تحفظ الأنا وعدم ظهور الأنا "MOI" و مشاعره الحميمية"[1].إذ يتمثل حياء المرأة في الحقل الاجتماعي الجزائري لباسها , عدم البروز أمام الرجال الغرباء عنها ، عدم خروجها دون احد المحارم.

[1] حسان تريكي،**ملامح نسق القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع الجزائري عل ضوء بياربورديو**،حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية،رقم 2015/06،جامعة باجي مختار عنابة ص243.

فقيمة الحياء أساسية في مجتمع محافظ كالمجتمع الجزائري ، لانه في وقت مضى كان حياء المرأة مرهونا بمكانتها داخل النسيج الاجتماعي ، وخاضعا لسلطة وهيمنة الرجل ، اذ يصف **بياربورديو** المرأة الجزائرية في كتابه **LA DOMINATION MASCULINE** بأن المرأة هي من يتحمل مسؤولية الحفاظ عل رأسمال أسرتها الرمزي . وتوصف المرأة بـ "بنت الفاميليا" أي بنت العائلة ، وهي في الثقافة الجزائرية دلالة رمزية على المرأة ذات حشمة وحياء . وهذا ما توصل إليه الباحث **طيب العماري** في مقاله المعنون بـ "**التحولات السوسيوثقافية في المجتمع وإشكالية الهوية** " "أن كل العلاقات الاجتماعية تستلزم "الحياء " وهي المحدد للمجال العام ومجال الجسد"[1] . وبالتغيرات السوسيوثقافية التي مست المجتمع الجزائري والانفتاح على الغرب ، نتج عنه إعادة إنتاج المرأة لرأسمالها الثقافي بتوسيع دائرة تعليمها و خروجها للعمل، أدى هذا لاختلاطها مع الرجل في جميع الحقول الاجتماعية و التربوية والمهنية ، وسعيها للقضاء على العنف الرمزي الممارس ضدها، فأجبرت المشرع الجزائري على الاستجابة للتغيرات الراهنة وعدم إسناد نصوص حماية المرأة إلى قيمة الحياء و الحشمة .

[1] طيب العماري، **التحولات السوسيو ثقافية في المجتمع الجزائري وإشكالية الهوية**،مجلة العلوم إنسانية والاجتماعية،جامعة محمد خيضربسكرة ص432

الجدول رقم(02): يوضح حضور فئة الشرف(النيفNIF) في قوانين حماية المرأة في التشريع الجزائري:

فئة القيم الاجتماعية الشرف (النيفNIF)			
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرارات	النسبة%
01	اعفاء المرأة من الأعمال الليلية والشاقة	05	42,71%
02	تحفظ المرأة خارج الحقل الاسري	02	57,28%
03	الشرف(معدومة)	00	00%
المجموع		07	%100

من خلال الجدول رقم(02): المتعلق بتوضيح فئة الشرف (النيفNIF) ، بأن نسبة 42،71%من تحليل تمثلت إعفاء المرأة من الأعمال الليلية والشاقة كما توضحها الوحدة رقم(01)، في المقابل 28,57 % من تحليل تبينها الوحدة (02) وهي تحفظ المرأة خارج نطاق الأسرة ، ونسبة 00 % من التحليل والتي تتعلق بعدم مراعاة وإسناد إلى قيمة الشرف أي (معدومة) مثلما تبين وحدة التحليل رقم (03).

إن ما يمكن استخلاصه من المعطيات الكمية المعبرة عن تحليل محتوى النصوص القانونية لحماية المرأة، أن المشرع الجزائري تغاضى عن قيمة الشرف كقيمة اجتماعية ملازمة للمرأة الجزائرية، حيث ترى الباحثة **خديجي مختارية** في دراسة عن "**شرف المرأة في الثقافة الجزائرية بين الثابت و المتغير**" 'أن المرأة ملزمة بحماية شرفها الذي لا يعتبر مسألة شخصية بقدر ما يمس العائلة وكرامتها وعرضها، ولهذا توضع أمامها العديد من الضوابط و القوانين في علاقاتها بالجنس الأخر'.[1] و يرى

[1] خديجي مختارية، **شرف المرأة في الثقافة الجزائرية بين الثابت و المتغير**،مجلة مركز جيل البحث العلمي،ع09،45/2018،ص13

BOUCEBCI : أن 'سلوك المرأة الجزائرية يخضع لرقابة اجتماعية صارمة وأي موقف مقلق منها أو مشكوك فيه يسقط هيئة السلطة الذكورية و يهدد الأمان الداخلي و الخارجي للعائلة'.[1]"فالحرمة " في المجتمع الجزائري هي المرأة المحرمة لعالم الرجال ، بالنسبة لرجل صاحب السلطة عليها فنجد في بعض النصوص الأولى التي سنها المشرع لحماية المرأة استند إلى قيمة الشرف من حيث أنه عفى المرأة من ممارسة الأعمال الليلية و الشاقة، وأوكل ممارسة هذه الأعمال للرجل ، حفاظا على شرفها وشرف العائلة خارج نطاق الحقل الأسري . وهذا ما يوضح في ثقافة المجتمع الجزائري "معندناش امرأة تخدم في الليل مع الرجال " فكان شرفها رأسمالها الرمزي الذي يفتخر به الرجل، وهذا ما يبين ممارسة العنف والسلطة الرمزية على المرأة في المجتمع الجزائري. ومع التغيرات الاجتماعية الحاصلة في البنى الاجتماعية استطاع المشرع الجزائري واستجابة لعدة متغيرات منها خروج المرأة من الحقل الضيق (العائلة) إلى الحقل الواسع (العمل ، السوق ، التعليم ...) اختلف وتوسع تصور مفهوم الشرف، وهذا ما توصلت إليه الباحثة **بوزيدي سلاف** في بحث ميداني "**حول إشكالية الشرف لدى المرأة** " في المجتمع الجزائري أن 'انتقال مجال المرأة من فضاء مغلق إلى فضاء موسع اختلفت فيه ميكانيزمات تحديد مقياس الشرف'،[2]وهذا ما لم يتضح في نصوص حماية المرأة نظرا لتغاضي المشرع عنها.

[1] MAHFOUD BOUCBCI.PSYCHIATRIE.**SOCIETE ET DEVELOPMENT EN ALGERIE**. ALGER.1987,P44

[2] سولاف بوزيدي،**اشكالية الشرف لدى المرأة**،مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية،ع16، جامعة وهران ،2014/09، ص120.

الجدول رقم :03 يوضح حضور فئة قيم الذكورة في قوانين حماية المرأة في التشريع الجزائري:

فئة القيم الاجتماعية القيمة الذكورية			
رقم الوحدة	**وحدات التحليل**	**التكرارات**	**النسبة%**
01	سلطة الرجل الذكورية	05	42,71%
02	السلطة الأبوية	02	57,28%
03	القيمة الذكورية (معدومة)	00	00%
	المجموع	07	%100

ما تبين لنا من خلال الجدول رقم (03) التعلق بتوضيح فئة قيم الذكورة ، أن نسبة 42،71% من تحليل متمثل في سلطة الرجل الذكورية مثلما توضحه الوحدة (01) ،في المقابل نسبة 28,57% تبين استناد بعض النصوص إلى السلطة الأبوية وهذا ما تمثل في الوحدة (02). أما نسبة 00 % تبين عدم مراعاة قيمة الذكورة (معدومة) كما توضح في الوحدة رقم (03).

ما نلاحظه من خلال التحليل الكمي لقوانين حماية المرأة في التشريع الجزائري ، أي أن المشرع الجزائري تخلى وأهمل القيمة الاجتماعية الذكورية ، رغم أن عامل القيمة الذكورية متجدر في جميع الحقول الاجتماعية ، ويتصف المجتمع الجزائري بأنه مجتمع ذكوري من حيث الهيمنة والسلطة ،اذ ترضخ المرأة لهذه الهيمنة الذكورية والتي تعتبر ثقافة و ممارسة اجتماعية . يرى **مصطفى بوتفنوشت** أن المرأة في المجتمع الجزائري 'شخص يجب إخضاعه، إنها شيء خاص سوى للرجل' [1]. فكانت حمايتها ضمن سلطة الأب والأخ والزوج ، وهذا ما يفسر عدم وجود نصوص قانونية للمرأة الجزائرية في المرحلة الأولى

[1] مصطفى بوتفنوشت،نفس المرجع السابق ،ص77

من الإعلان عن وجود دولة جزائرية إلى صدور قانون الأسرة والذي يضمن الحماية للمرأة في الوسط الأسري ،وبعض نصوص حماية المرأة في عالم الشغل حيث أن المشرع الجزائري استند واستمد محتوى نصوصه إلى القيمة الذكورية ، وتتجلى في سلطة الرجل وسلطة الأب، وخضوع المرأة لهذه السلطة والهيمنة في كل حقل من الحقول التي تمارس فيها المرأة هويتها، و بفضل التغيرات التي مست البنى التقليدية و منها الحركات النسوية التي ساهمت في إعادة إنتاج نموذج من المرأة بعيدا عن النظام الأبوي ، وأشكال الهيمنة ، ومحاولة القضاء على أشكال التمييز بينها وبين الرجل ، كل هذه المتغيرات تفسر عدم استناد المشرع الجزائري إلى قيم الذكورية.

الجدول رقم : (04) يوضح حضور فئة قيمة العصبية في قوانين حماية المرأة في التشريع الجزائري:

فئة القيم الاجتماعية القيمة العصبية			
رقم الوحدة	**وحدات التحليل**	**التكرارات**	**النسبة%**
01	حسب ونسب المرأة	02	33,33%
02	ولاء المرأة لأسرتها	04	66,66%
03	القيمة العصبية (معدومة)	00	00%
المجموع		06	%100

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (04) المتعلق بقيم العصبية بأن نسبة 66,66% توضح في ولاء المرأة للأسرة في الوحدة (02)،في المقابل نسبة 33,33% تمثلت في حسب ونسب المرأة كما توضحه الوحدة (01) ،و لم تتضح قيمة العصبية (معدومة) لا تصريحا ولا ضمنيا وهذا ما تمثله الوحدة (03).

ما تدل عليه هذه التحليلات المحتوى حول فئة القيمة العصبية بأن المشرع الجزائري تغاضى عنها لقول **مصطفى بوتفنوشت** أن 'مصطلح العصبية غير وارد كثيرا في النصوص الرسمية الحالية'[1]. رغم أن قيمة العصبية تعبر أساسا عن التماسك والتضامن الاجتماعي داخل الحقل الأسري بصفة خاصة ، و الحقل المجتمعي بصفة عامة .و منها ما يعطي المكانة الاجتماعية للمرأة في المجتمع. وببروز سمات جديدة لتغير المجتمع الجزائري نحو مجتمع حديث وتحول الأسرة من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية. وإعادة إنتاج المرأة لرأسمال رمزي خارج نطاق العائلة التي كانت تساهم في ممارسة الهيمنة عليها، مما أدى إلى

[1] مصطفى بوتفنوشت،**العائلة الجزائرية التطور والخصائص االحديثة**،ص55

إضعاف تأثير قيمة العصبية كون المرأة أصبحت مصلحتها في المؤسسة وليس مع أفراد العائلة . وهذا ما جعل غياب قيمة العصبية من النصوص القانونية لحماية المرأة في المجتمع الجزائري للتحولات الاجتماعية الراهنة.

الجدول رقم (05):يوضح حضور فئة القيم الأسرية في قوانين حماية المرأة في التشريع الجزائري:

فئة القيم الاجتماعية القيمة الأسرية			
رقم الوحدة	**وحدات التحليل**	**التكرارات**	**النسبة%**
01	تحمل المرأة أعباء الأسرة	05	33,33%
02	مكانة المرأة في الأسرة	07	66,46%
03	تكوين المرأة للأسرة	02	33,13%
04	التزام المرأة	01	66,6%
05	القيمة الأسرية (معدومة)	00	00%
المجموع		15	%100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (5) المتعلق بقيم الأسرية بأن نسبة 46,66% تمثلت في مكانة المرأة في الأسرة كماهو مبين في الوحدة رقم (02) ،وفي المقابل تمثلت نسبة 33,33%تحمل المرأة أعباء الأسرية مثلما توضح الوحدة رقم (01)،ونسبة 13,33%تحدد تكوين المرأة للأسرة كما هو موضح في الوحدة رقم (03)،وتظهر التزام المرأة بنسبة 6,66% وهو ما تبين في الوحدة (04). وعدم مراعاة وظهور القيمة الأسرية (معدومة) وهو ما تبينه الوحدة رقم (05) .

ما نلاحظه من خلال التحليل المعبر عن القيمة الأسرية في قوانين حماية المرأة ، هو أن المشرع الجزائري في بداية اهتمامه بحماية المرأة في الحقل الأسري و المهني جعل من القيم الأسرية أساسا لسن قوانين حماية المرأة ، لأن المرأة كان عليها التوفيق بين وظيفتها كعاملة وبين مهامها الأسرية التقليدية، وهذا ما يفسر اختيار المرأة لمهنة تتوافق مع أعبائها العائلية ، وهذا ما فسرته الباحثة **شريف مريم**[1] في أطروحة دكتوراه علوم "**حماية المرأة في التشريع الجزائري**" على أنه مراعاة لدورها الطبيعي والعادات والأعراف الاجتماعية السائدة. ويعود كذلك حسب **بياربورديو** إلى 'تعدد أشكال الأسر في المجتمع الجزائري، أسرة مركبة من عدة أزواج والتي هي وحدة استهلاك تشترك في الإقامة الواحدة' [2]. وتعود مراعاة المشرع كذلك إلى نمط العائلة الممتدة السائد في تلك الفترة أي العائلة الاكناتية AGNATIQUE والعائلة البطريكية (الدار الكبيرة) والتي تميزت بممارسة السلطة الذكورية ،والنسب فيه ذكوري تخضع فيه المرأة إلى ممارسة أدوارها التقليدية ، من تحمل أعباء أفراد الأسرة ومكانتها والتزامها داخل الأسرة ، والذي خلق نوعا من التمييز الجنسي للأدوار الاجتماعية في نمط الحياة التي كانت في المجتمع الجزائري وفي جميع حقوله . و بعد التغير الذي لامس البنى الأسرية وإعادة إنتاج المرأة لرأسمال ثقافي، والقضاء على العنف الرمزي الذي كان المساهم الأول في إنتاج الهيمنة ، وتوسيع دائرة علاقاتها الاجتماعية ، من خلال خروجها للعمل مما أكسبها رأسمال اقتصادي، كل هذه العوامل أنتجت الشكل الجديد للعائلة الجزائرية حيث اضمحلت الأسرة الممتدة ، وبرزت مكانة المرأة في ظل القيم الأسرية للأسرة النووية . فمن المفترض ملازمتها للمرأة الجزائرية إلا أن المشرع تغاضى عنها عند صدور النصوص القانونية الجديدة ، وذلك استجابة للمستجدات.

[1] شريف مريم،**حماية المرأة في التشريع الجزائري** ،أطروحة دكتوراه علوم،جامعة جيلالي اليابس 19مارس1962،سيدي بلعباس،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2018/2017.

[2]Bourdieu Pierre,sociologie de l'Algerie ,septieme édition,Presses Universitaires de France ,Paris,1985,p 59.

الجدول رقم(06) يوضح حضور فئة القيمة الجماعية في قوانين الحماية المرأة في التشريع الجزائري:

فئة القيم الاجتماعية القيمة الجماعية			
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرارات	النسبة%
01	مصير مشترك مع الجماعة	03	50,37%
02	مصلحة الجماعة	03	50,37%
03	ضبط الاجتماعي للمرأة	02	%25
04	القيمة الجماعية	00	00%
المجموع		08	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (06) المتعلق بفئة القيم الجماعية أن النسبتين المتساويتين 37,50 %والتي تمثل مصير المرأة المشترك و مصلحة الجماعة وهذا ما تبين في الوحدتين (01)و(02)، في المقابل نسبة 25 %تتعلق بالضبط الاجتماعي للمرأة مثلما موضح مع وحدة التحليل رقم (03). وإن نسبة 00 % انعدام قيمة الجماعية (معدومة) وهذا ما تمثله الوحدة رقم (04).

إن ما يمكن أن نستشفه من تحليل القيمة الجماعية في قوانين حماية المرأة ،إن المشرع الجزائري استطاع في بادئ الأمر أن يراعي القيمة الجماعية في سن النصوص القانونية المتعلقة بحماية المرأة ، كون هذه القيمة الاجتماعية أنتجت عبر الانتماء إلى الثوابت الوطنية للمجتمع الجزائري . إذ تخضع المرأة الجزائرية لمصير الجماعة و مصلحتها من مصلحة جماعة العائلة متخلية عن مصالحها الشخصية ، وبالتغير الحاصل من إعادة إنتاج البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري والخروج من النمط الزراعي الجماعي ، وتطور القطاع الصناعي، أدخل هذا التغير المرأة إلى عالم الشغل ، و ساهم في

إنتاج قيم فردية وذاتية دفعت المرأة إلى إتباع الأحداث المستجدة ، مما أجبر المشرع الجزائري على إنتاج ترسانة من النصوص لا تعير اهتماما للقيمة الجماعية المتعلقة بالمرأة والمتأصلة في المجتمع الجزائري .

ثانيا: مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤلات :

انطلاقا من أهداف الدراسة التي تم تسطيرها و الوصول إلى تحقيقيها وفقا للتحليل و الإجابة على التساؤلات، فقد توصلنا إلى هذه النتائج وحللناها كما يلي :

1.تحليل النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول :

من خلال تحليل المحتوى للنصوص القانونية لحماية المرأة في المجتمع الجزائري قمنا بتوضيح القيم الاجتماعية المتعلقة بالمرأة، و قد تم التوصل إلى النتيجة الآتية:

- لم تراع قوانين حماية المرأة القيم الاجتماعية المتعلقة بالمرأة في المجتمع الجزائري .

لقد تبين لنا من خلال التحليل أن المشرع الجزائري تغاضى عن القيم الاجتماعية المتعلقة بالمرأة الجزائرية، ولم يراع تأصلها سواء تصرحا أو ضمنيا، ولم يستند إليها في مختلف الحقول الأسرية و المهنية و السياسية وغيرها. في حين أن نظام القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري كان المحدد و الملازم لهوية المرأة وبمثابة الضابط الاجتماعي لها، فبعدما كانت المرأة في المجتمع الجزائري تستمد حمايتها من السلطة الأبوية داخل الحقل الأسري ، ومن سلطة الرجل خارج حقل الأسرة و يتم إنتاج أفعالها في ظل القيم السائدة ، و تخضع لتنشئة اجتماعية قيمية تقسم العمل تقسيما جنسيا مما جعل المرأة الجزائرية أقل بروزا من الرجل ، وكان حفاظ المرأة على قيمها هو رأسمالا رمزيا للأسرة وسط الحقل الاجتماعي مما خلق ما يسمى النوع الاجتماعي داخل المجتمع الجزائري .

فسعت المرأة الجزائرية من خلال هذه المهيمنات إلى إعادة إنتاج الاختلاف بينها وبين الرجل والقضاء على أشكال الهيمنة الذكورية ، والنظام الأبوي الذي كان يمارس عليها ، فطرأ تغير في البنى الاجتماعية عبر الزمن في المجتمع الجزائري جعل المرأة تتواجد في مواقع الهيمنة و السلطة، وتشغل

مراكز قيادية بفضل المستوى التعليمي الذي تحصلت عليه ، و رغم أن المفترض أن تكون قيمة الحياء والشرف والقيمة الأسرية والعصبية و الجماعية ملازمة للمرأة الجزائرية وسط الحقل الأسري ، و المهني و السياسي و التربوي التي هي ضمن النسيج الاجتماعي ،إلا أن المشرع الجزائري لم يراع القيم الاجتماعية بل راعى التغيرات البنيوية للمجتمع الدولي ، واستجاب للمعطيات العالمية وللحركات النسوية المحلية والدولية ، التي طالبت بتعزيز وتفعيل اتفاقيات حقوق المرأة ، وتوسيع نطاق حمايتها، والسعي للقضاء على الهيمنة الذكورية ، والعنف الرمزي الممارس على المرأة الجزائرية . هذه العوامل اجتمعت لتؤثر على قوانين حماية المرأة فلم تراع القيم الاجتماعية التي هي ملازمة للمرأة الجزائرية.

2.مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني :

من خلال تحليل المحتوى للنصوص القانونية لحماية المرأة في المجتمع الجزائري قمنا بتوضيح القيم الاجتماعية المتعلقة بالمرأة التي مستها القوانين و القيم التي استحدثها، وقد تم التوصل إلى النتيجة الآتية:

- مست قوانين حماية المرأة القيم الاجتماعية المتعلقة بالمرأة في المجتمع الجزائري.

نستشف من معطيات التحليل المتعلق بالقيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري أن المشرع الجزائري استطاع أن يتخلى عن قيم الشرف NIF، وقيم الذكورية، والقيم الأسرية والجماعية، وقيمة العصبية، وقيمة الحياء (الحشمة) والتي كانت بمثابة الشرف الاجتماعي للمرأة الجزائرية إضافة إلى خضوعها لهذا النظام القيمي الرمزي بشكل من أشكال الهيمنة الذكورية ، أو العائلية أو بشكل من أشكال الولاء و الانتماء في حياتها اليومية، هذا النظام جعل من الرجل السيد والفاعل، والمرأة خاضعة له. بفضل التغيرات التي مست و تأثر بها المجتمع الجزائري، وظهور قيم جديدة منها خروج المرأة للتعليم والعمل، ويقول في هذا الصدد **عبد القادر جغلول** أن " الجزائريات أصبحن يخترعن أشكال جديدة من الاستقلالية بسبب التحضر السريع ، و التمدرس، والعمل المأجور الذي كان في الأساس ذكوريا، وظهور نمط جديد للنساء"[1]. وباكتسابها ثقافة وقيم جديدة من خلال وسائل الإعلام والاتصال ومساهمة الدولة الحديثة، والمدرسة، و المؤسسة في إنهاء علاقات الهيمنة الممارسة عليها واستطاعت التمرد على السلطة الأبوية، هذا ما جعل المشرع يتغاضى عن القيم الاجتماعية للمتعلقة بالمرأة في المجتمع الجزائري ، ويستحدث قيم جديدة وهذه القيم لا يوجد لها مكان في المجتمع الجزائري.

ومن بين القيم التي استحدثت في نصوص القانونية لحماية المرأة قيم المساواة المرأة بالرجل .إذ أصبحت هذه القيمة شعارا رنانا عند المرأة الجزائرية والتي من خلاله استطاعت إن تغدو مع الرجل في جميع

[1]Djeghloul Abdelkader،**Quand les algériennes leur modrntè**،in revue de recherches sociologiques département de sociologie d'Alger N01، 2000، P25.

المجالات، وقضت على أشكال التمايز الجنسي الذي مارس عليها كل أنواع الهيمنة الذكورية ومن خلال إبرام و تفعيل الدولة الجزائرية عدة اتفاقيات دولية منها اتفاقيات القضاء على جميع أشكال التمايز ضد المرأة والمعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة 06أكتوبر 1999 [1]. وفي ظل القيم المساواة التي أستحدثها القانون الجزائري سعت المرأة أى تعزيز ثقافة قيمة المساواة في المجتمع الجزائري ،من خلال مطالبة بالمساواة المهنية والمساواة في التعليم والمساواة في المناصب القيادية والمساواة حتى في إبرام عقد زاوجها في حين كانت هذه مجالات كان يهيمن عليها الرجل في المجتمع الجزائري.

ومن القيم التي استحدثها المشرع الجزائري من أجل حماية المرأة قيمة المسؤولية المشتركة مع الرجل في رعاية الأسرة ، وفي تولي مناصب قيادية مهنية وإدارية و التعليمية ، وفي تولي مناصب سياسية ، وهذا ما أدى إلى تغير في المهام وأدوار بين المرأة و الرجل في بنية الاجتماعية للأسرة مما أدى إلى طمس سلطة الرجل ،وهذا ما يتنافى ويتعارض مع القيم الأسرية والثقافة المجتمع الجزائري . وهذا ما فسرته الباحثة **كلثوم مسعودي** والباحثة **بن قفة سعاد** في دراسة تحليلية بعنوان "**الأسرة الجزائرية كما يصورها قانون الأسرة الجزائرية لسنة 2005** "[2] أن المسؤولية المشتركة للزوجين في رعاية الأسرة ، كأن يتحمل الزوج أعمال البيت والزوجة خارجه ، فكل حسب وسعه وطاقته ، بمعنى يحدث تبادل جذري للأدوار، وهذا ما يتنافى مع ثقافة المجتمع الجزائري ، كما يؤدي إلى إضعاف سلطة الزوج .

والنزعة الفردية والحرية المطلقة والتي هي عكس القيمة الجماعية التي كانت تسري على كل امرأة وسط العائلة الجزائرية ، إذ أصبحت المرأة تشعر بفردانيتها في ظل حماية القانون ، في إبرام عقد زواجها دون حضور الولي ، و حرية أن تشترط كل ما هو في مصلحتها قبل عقد زواجها ، وفي السماح بممارسة وظيفتها في ظل أن حياتها الزوجية ، إضافة إلى إدارة وتسير أموالها بنفسها دون أي ضغط أو تسلط من

[1] عباسية العسري،**حقوق المرأة و الطفل في القانون الدولي انساني**،دار الهدى،الجزائر،2006،ص40.

[2] كلثوم مسعودي،**بن قفة سعاد،الأسرة الجزائرية كما يصورها قانون الأسرة الجزائرية لسنة 2005**،الملتقى الوطني الثاني حول :الاتصال وجودة الحياة في الأسرة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة ورقلة ،10/09 أفريل 2013 .

أي فرد .فالقيم الاجتماعية التي استحدثها المشرع الجزائري في قوانين حماية المرأة ،يهدف بها إلى الوصول بالمرأة إلى التحرر الغربي ، وأن يخرج المرأة الجزائرية من إطار علاقات الاجتماعية التي كانت منحصرة في البنى الاجتماعية الأسرية دون مراعاة الطابع و النظام الرمزي للمرأة ، واختلاف القدرات البيولوجية بين المرأة والرجل ،والطابع التعاون الذي يسود المجتمع الجزائري في ظل الجماعة و الأسرة .

3 مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل الثالث :

من خلال تحليل محتوى النصوص القانونية لحماية المرأة في المجتمع الجزائري قمنا بتوضيح تأثير المراحل التاريخية لحضور القيم الاجتماعية المتعلقة بالمرأة في المجتمع الجزائري في قوانين حماية المرأة ، و قد تم التوصل إلى النتيجة الآتية :

- تأثر حضور قيم المجتمع الجزائري المتعلقة بالمرأة في قوانين حماية المرأة بالمراحل التاريخية والتغيرات الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

لقد عرفت الأوضاع الاجتماعية الجزائرية في الفترات الممتدة من بعد الاستقلال إلى يومنا هذا تغيرات في جميع البنى الاجتماعية ، وفي شتى الحقول الاجتماعية ، فكان بناء الدولة وبناء المجتمع مرهونا ببناء قانون يحمي ويساند الفرد الجزائري . إذ عرفت الفترة الممتدة من 1962 إلى 1976 تماسك المجتمع الجزائري الاجتماعي، فكانت القيم هي مصدر كل القوانين التي تنظم حياة الفرد الجزائري بما فيهم المرأة، إذ لم تعرف هذه الأخيرة ممارسة أي نشاط خارجي، وكلف الرجل بحمايتها وحماية حيائها و شرفها ، وكانت تخضع بشكل مباشر أو غير مباشر لسلطة و هيمنة الرجل سواء كان أبا أو أخا أو زوجا، وبحكم أن المجتمع الجزائري مجتمع ذكوري وهذا راجع إلى أن القاعدة القيمية الجزائرية تجعل الرجل في مراتب الهيمنة والسلطة . واعتبر حفاظ المرأة على قيمها المجتمعية و قيمتها الأنثوية أكبر رأسمال يتباهى به الرجل ، حتى أن المشرع الجزائري تغاضى عن المرأة في هذه الفترة التي سن فيها دستور وقوانين و مراسيم يحتكم إليها النظام ، ويفسر ذلك بأن المرأة كان يحكمها نظام قيمي اجتماعي متعارف و متفق عليه. وعرفت هذه الفترة بالتضييق السياسي والاعتراف بمبدأ الحزب الواحد ، لكن المشرع الجزائري حاول إصدار قانون للأحوال الشخصية ليوفر قدرا أكبر من الحماية للمرأة ، و يحررها من الهيمنة و السلطة التي كانت تمارس عليها ،بغية إنتاج مجتمع نسوي متحرر. إلا أن سلطة القيم

الجزائرية والمجتمع الإسلامي حال حينها دون وصول المشرع إلى مبتغاه .و اكتفى بإصدار القانون الذي يحدد أهلية الزواج للفتى بـ18 سنة وللفتاة بـ 16 سنة . ويعتبر أول قانون رسمي تصدره الدولة الجزائرية يذكر فيه مصطلح "النسوي" ،إلا أن هذا النص القانوني مازال مستندا إلى القيم الاجتماعية الجزائرية المتمثلة في هيمنة الرجل على المرأة و حمايتها ضمن الأسرة التي يحكمها الرجل. و لم تعن هذه الفترة بحماية الأفراد أكثر مما كانت تعنى ببناء دولة اقتصاديا. و بقيت حماية وترقية المرأة تعاني فراغا قانونيا نظرا لهيمنة القيم الاجتماعية على جميع المجالات . ومع تجليات فترة جديدة تصدرها ميثاق 1976 اعتبرت مرحلة اجتماعية انتقالية للمجتمع الجزائري على جميع الأصعدة ، لأن هذا الميثاق نص على إعادة إنتاج النظام، ونتج عنه صدور دستور 22نوفمبر1976 الذي نص ضمنيا على حماية المرأة . إضافة إلى حمايتها كانت مختصرة في الأسرة ، إضافة إلى ضرورة المشاركة السياسية ، خاصة مشاركة المرأة ولم تعرف هذه الفترة بروز للعنصر النسوي وذلك لما كانت يمارس عليها من قيم في الحقل الاجتماعي. لتبقى المرأة تعيش في غياب الضبط الاجتماعي الرسمي وانحصار مكانتها في ظل قاعدة الثقافة الجزائرية ، ذات المبدأ والحكم الذكوري والخضوع و هيمنة سلطة القيم على جميع أفعالها. وعرفت هذه الفترة صدور قوانين حماية المرأة في عالم الشغل والذي يمنع عمل المرأة في الليل وممارسة الأعمال الشاقة ، مستمدين شرعية هذه النصوص من قيم المجتمع وتقاليده وعاداته ، وبرغم صدور عدة قوانين لتنظيم المجتمع الجزائري إلا أن ما يسمى بحماية المرأة في نصوص القانون الجزائري ، لا تزال قليلة من حيث العدد ، ويرجع هذا لسياسة الرئيس الراحل هواري بومدين الذي كان يركز جل اهتمامه على تحسين المستوى المعيشي للشعب وكسبه . إضافة إلى أن المجتمع الجزائري كان يستند في قضايا المرأة والأسرة على القيم الاجتماعية و العرف و الدين الإسلامي ، لتبقى المرأة تحث الممارسة الذكورية يمارس عليها ما يعرف بالعنف الرمزي والتمييز الجنسي في العلاقات الاجتماعية . إذ يقول **بياربورديو** في كتابه "**الهيمنة الذكورية** " "أن العلاقات الاجتماعية هي علاقة هيمنة يحتل فيها الرجل مكانة المهيمن بينما تحتل المرأة

لمكانة المهيمن عليها " [1]. فرغم إصلاحات وتعديلات الدساتير والقوانين لم تحظى المرأة بمساندة وحماية القانون في ظل استمداد شرعية الحماية من القيم الاجتماعية و هيمنة الرجل ، وكانت تتجلى هذه الحماية داخل الحقل الأسري بصفة خاصة و الحقل الاجتماعي بصفة عامة ، كون المرأة لا تحظى برأسمال اجتماعي يجعل منها محل اهتمام الدولة .

إلى أن جاءت مجموعة من النسوة من جامعة الجزائر وقمن بنشاط احتجاجي وإصدار أول نشرية لهن بعنوان "**من أجل حقوق المرأة**" ، فكانت الجامعة الحقل الاجتماعي الوحيد للتعبير عن رأي المرأة الجزائرية ، لكن قوبلت مطالب هذه النسوة بالقمع وزج بالبعض منهن في السجن لتمردهن على سلطة القيم السائدة في المجتمع الجزائري . فرغم وجود قانون إلا أن كان على المشرع الجزائري مراعاة الاقتداء بالقيم المجتمعية حتى يضمن مساندة الشعب و أفراد المجتمع .

و بعد محاولات عديدة للنسوة الجزائريات التي حاولن إعادة إنتاج اختلاف بين الجنسين من خلال ظهور قوى نسائية مثقفة وحركات نسائية تمخض منها سن قانون مرجعي لحماية المرأة داخل الأسرة. وهو قانون 1984 الذي استند إلى القيم الاجتماعية للمجتمع الجزائري ، وبعد صدور هذه القوانين الحمائية و التي لم ترض الحركات النسوية كونها لم تخرج من نطاق هيكلة المجتمع الجزائري .

ظهرت بعد 1984 جمعيات نسوية نشطة ، وكان هدفها توعية المرأة الجزائرية بتوسيع مجالات حمايتها وفرض المشاركة في الحياة الاجتماعية ، للقضاء على الهيمنة التي أنتجت عبر الزمن . وبدخول الفترة الانتقالية المتمثلة بفتح المجال للتعدد السياسي ، الذي أقر بإنشاء جمعيات و منظمات، فظهرت جمعيات وحركات بشكل أوسع وملفت للانتباه تطالب بتغير قانون الأسرة و المطالبة بقوانين حماية المرأة ، والمطالبة بالمساواة الفعلية للمرأة مع الرجل . إذ وصل عدد الجمعيات التي تعنى بمسائل المرأة والأسرة

[1]Bourdieu Pierre,**La domination masculine**, 1998,le seuil,Paris,P33.

إلى أكثر من 70 ألف جمعية سنة 2005[1]، إضافة إلى الآليات المؤسساتية للنهوض بالمرأة الجزائرية في مختلف المجالات .كل هذه التغيرات الأيديولوجية في جميع البنى الاجتماعية في المجتمع الجزائري ، جعلت المشرع الجزائري يستجيب للمتغيرات الدولية منها اقتصاد السوق ، تفعيل اتفاقيات الحماية و القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة ، و ارتقاء المرأة في المستويات التعليمية و التكوينية و المهنية ، فكانت النتيجة التخلي التدريجي عن القيم المتعلقة بها في سن نصوص الحماية القانونية للمرأة الجزائرية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الوزارة المنتدبة المكلفة بالاسرة وقضايا المرأة** . المرأة الجزائرية واقع و معطيات .2006.ص 56.

ثالثا: النتائج العامة للدراسة :

من خلال معالجتنا التحليلية وتفسير معطيات الدراسة وللوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها توصلنا إلى نتائج العامة التالية:

- لم يراع المشرع الجزائري _في قوانين حماية المرأة_القيم الاجتماعية للمجتمع الجزائري ، ويتجلى ذلك بعدم ظهورها ، ولا الاهتمام بها لا تصريحا ولا ضمنيا إلا ما تبين خلال المراحل الأولى لسن بعض القوانين المتعلقة بحماية المرأة الجزائرية, ويفسر هذا بالاستجابة للبنى الاجتماعية الخارجية الدولية و العالمية و الوصول بالمرأة الجزائرية إلى قيم تحرر المجتمع الغربي و الدولي .
- بما أن المشرع الجزائري مس القيم المتعلقة بالمرأة الجزائرية في المجتمع الجزائري ، فإن هذا أدى إلى استحداث وإنتاج قيم جديدة متعلقة بالمرأة مثل قيم المساواة و قيم النزعة الفردية و قيم المسؤولية المشتركة ، رغم أن هذه القيم غريبة ومستحدثة على مجتمع محافظ مثل المجتمع الجزائري. واستحداث هذه القيم أدى إلى عدة مشاكل مست المرأة وسط الحقل الاجتماعي ، منها تفشي ظاهرة الطلاق والخلع ، ظاهرة الأمهات العازبات ، انتشار وتزايد ظاهرة العنف ضد المرأة في الحقول الاجتماعية نتيجة لإضعاف السلطة الذكورية ، و ظاهرة هروب الفتاة و المرأة من منازلهن ، الزواج العرفي ، مما أدى إلى اغتراب المرأة في مجتمعها .
- لقد تأثر حضور القيم الاجتماعية المتعلقة بالمرأة الجزائرية في قوانين حمايتها بالمراحل الزمنية، فقد كان المشرع في السنوات الأولى محافظا على خصوصية المرأة وقيمها في المجتمع الجزائري، إلا أنه مع مرور الزمن أصبح لا يولي اهتماما للقيم الاجتماعية الملازمة للمرأة في المجتمع الجزائري .
- رغم توصل الدراسة إلى أن النصوص القانونية لحماية المرأة في المجتمع الجزائري لم تراع القيم المتعلقة بالمرأة الجزائرية ولم تهتم بها ، إلا أنه يمكن القول أنها حملت بعض القيم الاجتماعية التي تخص المرأة الجزائرية خاصة المرأة ضحية الطلاق مثل : نفقة الغذاء للمرأة الحاضنة.

- رغم وجود ترسانة قانونية تحمي المرأة في المجتمع الجزائري في جميع البنى و الحقول الاجتماعية غير أن هذه الحماية تبقى شكلية وهذا ما يبرر الواقع الاجتماعي للمرأة الجزائرية من وجود حماية تقتصر على المرأة المتعلمة و المرأة العاملة وغيرها ، على غرار المرأة التي لم تشهد خروج للحقل الاجتماعي، فإنها تفتقر لهذه الحماية لتعرضها لبعض من التهميش وانعدام العدالة الاجتماعية وهذا ما تفسره الثقافة المجتمعية السائدة للمجتمع الجزائري .

الخاتمة:

لقد ارتبطت الحماية القانونية للمرأة الجزائرية بالقيم الاجتماعية ، حيث تعد هذه الأخير من المواضيع الشائكة في المجتمع الجزائري لأن القيم تعتبر من وسائل الضبط الاجتماعي ،لذلك كانت هذه الدراسة الموسومة بـ قيم "**المجتمع الجزائري في قوانين حماية المرأة الجزائرية**" دراسة تحليلية للنصوص قانونية المتعلقة بحماية المرأة في التشريع الجزائري .

وعند التحليل المواد القانونية المتعلقة بحماية المرأة استعنا بمنهج تحليل المحتوى كمنهج أساسي لمعرفة محتوى النصوص القانونية ومدى استنادها للقيم الاجتماعية للمجتمع الجزائري ، وقد خلصنا إلى عدة نتائج مفادها أن النصوص التشريعية لحماية المرأة الجزائرية لم تراع القيم المتعلقة بها والتي تعتبر قيم للمجتمع الجزائري ، كما استخلصنا أن مراحل التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري ساهمت في بلورة وإعادة إنتاج قيم جديدة متعلقة بالمرأة الجزائرية .

لذا فإن موضوع القيم الاجتماعية موضوع شاسع يمكن ربطه بأي ظاهرة أخرى، كما أن مجال القانون و المرأة الجزائرية تحتاج إلى أبحاث من زوايا متعدد قصد الرقي إلى مجتمع يقضي على المشاكل الاجتماعية.

لهذا فإننا نشجع كل الباحثات والباحثين من أجل تطوير البحث السوسيولوجي في مجال قوانين حماية المرأة , وأن تكون نتائج هذه الدراسة أحد المنطلقات الأساسية لأبحاث سوسيولوجية أخرى.

قائمة المراجع	
الرقم	**1- القواميس و المعاجم**
1	ابن المنظور الإفريقي ، **معجم لسان العرب**، مصر، دار المعارف ، ج1.
2	احمد زكي بدوي ، **معجم المصطلحات في العلوم الاجتماعية** انجليزي ، فرنسي عربي ، مكتبة لبنان .
3	حارث سليمان الفاروقي، **المعجم القانوني**، لبنان ، مكتبة لبنان ، ط ج ، 2008 .
4	محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع** ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ،2006
5	Larousse nouveau dictionnaire des débutants . Marlène Debbeken.2001
	2- الكتب باللغة العربية
6	ألان لارامي و بيرنارد فالي، **البحث في اتصال عناصر المنهجية**، ت ميلود سفاري، رابح كعباس واخرون، قسنطينة الجزائر ، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة ، 2004 .
7	إسحاق إبراهيم منصور ، **نظرية القانون والحق وتطبيقها في القوانين الجزائرية** ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط10 ،2008 .
8	انطوني غيدنز، **مقدمة نقدية في علم الاجتماع** ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ط 20 ، 2006 .
9	بورديو بيار ، **بعبارة أخرى محاولات بإتجاه سوسيولوجيا انعكاسية** ، القاهرة ، ترجمة أحمد حسان ، دار ميرث للنشر والمعلومات ، 2002.
10	بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي ، **العنف والفقر في المجتمع الجزائري** ، دار الفجر للنشر والتوزيع ،2008 .
11	بوب ماتيوز و ليز روس، **الدليل العلمي لمناهج البحث في العلوم الاجتماعية** ، ت محمد الجوهري ، المركز القومي للترجمة ، ط1.
12	ثريا التجاني، **القيم الاجتماعية والتلفزيون في المجتمع الجزائري** ، الجزائر ، دار الهدى ، 2011 .
13	جنان التميمي، **مفهوم المرأة بين نص التنزيل وتأويل المفسرين** ، شبكة اللغويات العربية ، 2009 .
14	حفناوي بعلي ، **صورة الجزائر في عيون الرحالة والكتاب الفرنسيين** ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2015.
15	حسين صغير ، **النظرية العامة للقانون ببعدها الغربي والشرعي** ، الجزائر، دار المحمدية ، ط1 ، 1999.

16	رشيد زرواتي، **تدريبات على منهجية البحث في العلوم الاجتماعية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2002.
17	رشدي أحمد طعيمة، **تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية مفهومه أسسه استخداماته** ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 2004.
18	سعيد سبعون،**الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية** ، الجزائر، دار القصبة ، 2012.
19	عباسية العسري، **حقوق المرأة و الطفل في القانون الدولي و الإنساني**، الجزائر، دار الهدى،2006.
20	فضل ديليو وآخرون، **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**، قسنطينة، منشورات جامعة منتوري، 1999.
21	مالك بن نبي، **ميلاد مجتمع**، بيروت، أفاق المعرفة المتجددة، لبنان، ط 10، 2015 .
22	مزوز بركو ، **جريمة القتل عند المرأة** ، الجزائر ، ط1 ، 2013.
23	محمد احمد بيومي ،**علم اجتماع القيم** ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ،2002 .
24	محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية .
25	محمد أبو زيد ،**علم الاجتماع القانوني** ، القاهرة ، الأسس والاتجاهات، دار غريب للطباعة .
26	محمد سعيد جعفور، **الوجيز في نظرية القانون، مدخل إلى العلوم القانونية**، الجزائر، دار هومة، ط3.
27	محي الدين مختار، **الاتجاهات النظرية والتطبيقية في منهجية العلوم الاجتماعية** ، باتنة الجزائر، منشورات جامعة باتنة ، ج1.
28	مصطفى بوتفنوشت ، **تطور العائلة الجزائرية تطور وخصائص حديثة**، ترجمة دمري أحمد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1984 .
29	نادية محمد مصطفى وآخرون ، **القيم في الظاهرة الاجتماعية**، مصر ، دار البشير ، القاهرة،2011 .
30	نبيل عبد الفتاح حافظ ، **علم النفس الاجتماعي**، مصر ، مكتبة الزهراء الشرق ، القاهرة ،2000
31	يوسف تمار،**تحليل محتوى للباحثين و الطلبة الجامعين**، الجزائر ،ط1، طاكسيج للدراسات والنشر و التوزيع ،2007.
	3- الكتب باللغة الفرنسية
32	Bourdieu Pierre ,L **a domination masculine** , 1998 ,Le seuil ,Paris .
33	Bourdieu Pierre , **Sociologie de l'Algérie**, septième edition , Presses universitaires de France . Paris . 1985 .

34	*Ole,***R.** *Holsti* . **Content Analysis For Social Sciences and Humanities , city : publisher ,1969,… Eddition.**
	4- رسائل جامعية
35	[1]أحمد زيد , **الابعاد الاجتماعية للانتاج واكتساب المعرفة حالة علم الاجتماع في الجامعة المصرية** ، رسالة دكتوراه منشورة ،مركز الدراسات الوحدة العربية , بيروت , ط1 , 2009.
36	دليلة حمريش، **تطور قانون الأسرة في ظل التشريع الجزائري** ، دراسة سوسيوقانونية لقانون الأسرة المعدل و المتمم 2005 ، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع القانوني ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا 2014/2013 .
37	رؤوف بوقرة ، **دراسة تقييمية لمدى مطابقة القانون الوضعي الجزائري مع المجتمع**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علم الاجتماع القانوني قسم على الاجتماع و الديمغرافيا ، تخصص علم الاجتماع القانوني، باتنة الجزائر، تخصص علم الاجتماع القانوني،2009/2008 .
38	شريف مريم ، **حماية المرأة في التشريع الجزائري** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم القانون الخاص ، جامعة الجيلالي اليابس 19 مارس 1962 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الموسم الجامعي 2018/2017 .
39	عبد الكريم بزاز ، **علم الاجتماع بيار بورديو** ، دراسة لنيل شهادة الدكتوراه علوم ، جامعة قسنطينة الجزائر، 2007/2006.
40	عريف عبد الرزاق ، **القيم التنموية في كتب القراءة** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم الاجتماعية ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة الجزائر ،2004 /2005 .
41	فاطمة الزهراء مزوز، **دور الاعلام البيئي المطبوع قي حماية البيئة** ، رسالة ماجيستر، قسم العلوم الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2011/2010 .
	5- مقالات وملتقيات ومحاضرات
42	أحمد موسى بدوي ، **ما بين الفعل والبناء الاجتماعي: بحث في نظرية الممارسة لدى بياربورديو**، مقال ، مجلة إضافات ، العدد 08، مصر.

43	حسان تريكي، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، " **ملامح نسق القيم الاجتماعية السائد في المجتمع الجزائري على ضوء دراسات بيار بورديو**" ، جامعة باجي مختار ، عنابة الجزائر ، ع 16/09 ، 2014 .جامعة وهران .
44	سولاف بوزيدي ، " **إشكالية الشرف لدى المرأة** " ، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** العدد 16 ،جامعة وهران،09 /2014.
45	طيب العماري، "**التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري وإشكالية الهوية**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر.
46	كلثوم مسعودي، **بن قفة سعاد،** " **الأسرة الجزائرية كما يصورها قانون الأسرة الجزائري لسنة 2005** " ، الملتقى الوطني الثاني حول : الاتصال وجودة الحياة في الأسرة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة ورقلة الجزائر، عدد 10/09 أفريل 2013 .
47	Djeghloul Abdelkader." **Quand les algérienne inventent leur modernité**". in revue de recherches sociologiques, département de sociologie d'Alger N01. 2000.
48	Mahfoud Boucebci ." **Psychiatrie** , **societe et developement en Algerie**". Alger .1987
49	Sociologie Nord Africainne ."**L'unité De L'Algérie** " Article. Juillet 1961.
6- مجلات	
50	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة** . المرأة الجزائرية واقع و معطيات . مجلة. 2006.

ملخص الدراسة بالعربية :

تهدف الدراسة والموسومة بـ " **قيم المجتمع الجزائري في قوانين حماية المرأة الجزائرية**" _دراسة تحليلية_ إلى محاولة معرفة مراعاة قوانين حماية المرأة الجزائرية للقيم الاجتماعية المتعلقة بالمرأة في المجتمع الجزائري. وقد أجريت هذه الدراسة خلال السنة الجامعية 2019/2018. بتحليل 47 نص قانوني لحماية المرأة الجزائرية في التشريع الجزائري من الفترة الممتدة من بعد الاستقلال إلى سنة 2015 ، باستخدام منهج تحليل المحتوى .

أما فيما يتعلق بنتائج الدراسة فقد خلصت الدراسة الحالية إلى النتائج التالية :

1- إن النصوص القانونية لحماية المرأة لم تراع القيم الاجتماعية المتعلقة بالمرأة في الحقول الاجتماعية للمجتمع الجزائري.
2- استطاع المشرع الجزائري أن يتغاضى عن القيم الاجتماعية المتعلقة بالمرأة في المجتمع الجزائري استجابة للبنى الاجتماعية الخارجية وللوصول إلى قيم تحرر المجتمع الغربي.
3- ساهمت مراحل التغيير الاجتماعي والتاريخي للمجتمع الجزائري في بلورة وإعادة إنتاج قيم جديدة متعلقة بالمرأة عبر مراحل زمنية للمجتمع الجزائري ، مما أنتج مشاكل وظواهر اجتماعية مست المرأة نتيجة لإضعاف السلطة الذكورية .
4- رغم وجود ترسانة قانونية لحماية المرأة في الحقول الاجتماعية، إلا أن هذه الحماية تبقى شكلية وهذا ما يبرزه الواقع الاجتماعي للمرأة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية :

المجتمع الجزائري ، القيم الاجتماعية ، القانون الوضعي ، المرأة الجزائرية ، الحماية القانونية .

Résumé de l'étude :

L'étude, intitulée "**Les valeurs de la société algérienne dans les lois de la protection de la femme Algérienne "** étude analytique_ vise à déterminer le respect des lois protégeant la femme algérienne des valeurs sociales liées à la femme dans la société algérienne. Cette étude a été réalisée au cours de l'année universitaire 2018/2019 par l'analyse de 47 textes juridiques pour la protection de la femme algérienne dans la législation algérienne, durant la période allant de l'indépendance jusqu'à l'an 2015, en utilisant la méthode d'analyse du contenu.

Les résultats de l'étude sont les suivants :

1. Les textes juridiques relatifs à la protection des femmes ne prenaient pas en compte les valeurs sociales des femmes dans les domaines sociaux de la société algérienne.
2. Le législateur algérien a pu négliger les valeurs sociales de la femme dans la société algérienne en réponse aux structures sociales extérieures afin d'atteindre les valeurs de la société libérale.
3- Les changements sociaux et historiques de la société algérienne ont contribué à la reproduction de nouvelles valeurs liées à la femme à travers les âges de la société algérienne, entraînant des problèmes sociaux et des phénomènes affectant les femmes du fait de l'affaiblissement de l'autorité masculine.
4- Bien qu'il existe un arsenal juridique mis en place pour la protection des femmes dans les domaines sociaux, cette protection reste formelle, chose évidente dans la réalité sociale de la femme algérienne.

Les mots clés :

Société algérienne, valeurs sociales, droit positif, femme algérienne, protection juridique